

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.727

29 February 1996
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والعشرين بعد السبعينية

المعقدة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد راماكر (هولندا)

الرئيس: أُعلن افتتاح الجلسة السابعة والعشرين بعد السبعينية لمؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي أولاً أن أعرب عن ترحبي بالحار، بالنيابة عن المؤتمر، وبالأصلة عن نفسي، بوزير الدولة والنائب الأول لوزير الشؤون الخارجية لبولندا، السفير ويزنر، وأمين إدارة الشؤون الخارجية والتجارة لأستراليا، السيد مايكيل كوستيللو، اللذين سوف يتحثان إلى المؤتمر اليوم. وأود أن أشكرهما لما يلقانه من أهمية على محفتنا، خاصة في هذه المرحلة الحاسمة من مساعدينا الرامية إلى استكمال المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وإنني على ثقة من أن إسهامهما في السعي نحو تحقيق هدفنا المشترك سوف يلقى الترحيب من المؤتمر.

ولدي أيضاً على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو هنغاريا، وباكستان، وفرنسا، وجمهورية إيران الإسلامية، ونيوزيلندا، ومصر، وسري لانكا، والهند، والبرازيل، والمغرب، واندونيسيا، والجزائر، وميانمار، وبيرا، وألمانيا، وجنوب أفريقيا. وبعد أن نستمع إلى المتحدثين المدرجين على القائمة، أنوي دعوة المؤتمر إلى النظر في الطلب الوارد من سويسرا للاشتراك في أعمالنا كدولة غير عضو. وكالمعتاد، وضع هذا الطلب في أماكن الرسائل الخاصة بالوفود. والآن أعطي الكلمة لوزير، النائب الأول لوزير الشؤون الخارجية لبولندا، السفير ويزنر.

السيد ويزنر (بولندا): سيادة الرئيس، أود أولاً أن أعرب لكم عن تهنئتي لمباشرتكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وهي مهمة أصفتموها إلى رئاسة اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. ويسريني أن أعلم أنه في هذه المرحلة النهاية من المفاوضات الهامة الحساسة والمتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، أصبحت دفة المؤتمر وكذلك هيئته العاملة راسخة في نفس الأيدي المقتدرة الجديرة بالثقة. ومما يضيف إلى شعورنا بالارتياح مذاقاً خاصاً، بطبيعة الحال، أنه في الحالة الأخيرة كانت بولندا هي التي سلمت هولندا رئاسة اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. وأؤكد لكم أنكم في مهامكم الدقيقة سوف تجدون كامل التعاون والمساعدة من الوفد البولندي.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسلفكم الموقر، السفير آي، سفير اتحاد ميانمار، عن تقديرنا لطريقته النشطة التي وضع بها الدورة الحالية للمؤتمر على الطريق. كما أود أن أعرب عن تحياتي لصديقي القديم العالم الشهير في نزع السلاح، السيد فلاديمير بتروف斯基، الأمين العام الموقر لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة. كما أود توجيه التحية إلى السيد عبد القادر بن اسماعيل، نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، الذي يرجع له الفضل، مع موظفيه، في سلامة أعمال هذه الآلية التفاوضية.

وفي ملاحظة شخصية - أعرب عن ابتهاجي لوجودي مرة أخرى، بعد سنة من الانقطاع، في مؤتمر نزع السلاح الذي تشرفت بأن أكون طرفاً فيه في السبعينيات كممثل دائم لبولندا.

وإنه لشرف لي ومن دواعي غبطتي البالغة أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح في وقت يسعى فيه الآن بعد الجهود المتنمرة والتقدم الملحوظ في العام الماضي - إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة وفي وقتها المناسب لاتفاقيات معايدة الحظر الشامل للتجارب. ونرى أن الخطوة التالية بعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، هي أن معايدة الحظر الشامل للتجارب سوف تكون أهم إضافة لسجل إنجازات مؤتمر نزع السلاح. إذ أنها، مرة

أخرى، سوف تعيد تأكيد الحيوية والموقف المقتدر لمؤتمر نزع السلاح باعتباره المنبر التفاوضي الوحيد الهام المتعدد الأطراف لنزع السلاح على المستوى العالمي. وبفضل ما يكرسه أعضاؤه ووفود المراقبين من مساعٍ ملخصة، فإن الجنس البشري لم يسبق له مطلاً أن كان على هذا القرب من تجسيد حلمه بوقف التجارب النووية، والانطلاق خطوة أخرى هامة نحو نظام أمن لم يعد مشروطاً بالتطوير والتلوّع المستدامين للأسلحة النووية. وفي الواقع، تتطلب طبيعة تهديدات الوقت الحاضر للسلم والأمن الدوليين حلولاً لا تحتاج بالضرورة إلى أن تعتمد على السلاح الأخير. واليوم، ونحن على اعتاب القرن الواحد والعشرين، فإن نزع السلاح خطوة خطوة، وتدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام، كثيراً ما تكون لها الغلبة باعتبارها أكثر الأدوات فعالية. وعلى الرغم من أن النزاع في يوغوسلافيا السابقة يمثل لأوروبا وصمة مأساوية لا تندوي، فقد أثبتت الأدوات المذكورة أعلاه فعاليتها في القارة التي تمتَّعت عموماً ومنذ قرون بأطول فترة من السلام الذي لم ينقطع. وفي سياق السعي نحو توسيع وتعزيز المجال الأوروبي للسلم والاستقرار والتعاون، دأبت بولندا على السعي بشدة نحو اتجاهات التكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري، كما يتبيّن من تصميمها على الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي.

لقد أصبح الاستكمال الذي نرجو أن يكون وشيكاً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في متناولنا بسبب حدثين واعدين حدثا مؤخراً، فترى بولندا أن تصديق مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة منذ أسابيع قليلة على المعاهدة الثانية لخفض الأسلحة الاستراتيجية "ستارت - 2"، وإعلان رئيس الجمهورية الفرنسية، منذ شهر واحد تماماً أن فرنسا تنهي تجاربها النووية في جنوب المحيط الهادئ، مما حادثان تاريخيان وسوف يكون لهما أثر واضح على المفاوضات الراهنة في مؤتمر نزع السلاح. إن الحكومة البولندية ترحب بهما ببالغ الارتياح. كما أتنا نشارك المجتمع الدولي في الحث على وقف كافة التجارب النووية في كل مكان، وكذلك تصديق الاتحاد الروسي على المعاهدة الثانية لخفض الأسلحة الاستراتيجية "ستارت - 2". وليس هناك من شك في أن الاستجابة الإيجابية لهذه المناشدات سوف تضيف قوة دافعة إلى "المراحل الأخيرة" من المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر التجارب.

وتؤيد بولندا بشدة فكرة استكمال هذه المفاوضات بنهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦، بغية وجود نص معاهدة متفق عليه جاهز لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك فتح باب التوقيع عليه قبل افتتاح الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وكلنا في حاجة إلى إعادة تكريس أنفسنا لتحقيق هذا الهدف. ويعني هذا الجدول الزمني ضمناً أنه ينبغي لنا في خلال الوقت القصير المتاح تكثيف جهودنا والسعى نحو تحقيق الهدف المشترك بأذهان مفتوحة، ومرنة، وإحساس بالعجالـة، وبروح من النوايا السياسية الحسنة. ولذلك، فليس هناك وقت الآن لعرض أفكار إضافية تتضائل فرص حصولها على تأييد بتوافق الآراء. وبعد أن كان لبولندا، حتى وقت متاخر، شرف تحمل المسؤولية المباشرة عن العملية التفاوضية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، ترى بولندا أن من حقها الإدلاء بهذا النصح. ومن رأينا المدروس، أن انتهاء العمل سيجيء مع الوقت الذي يجب أن تتبادر فيه صيغة معاهدة متفق عليها من خلال التوفيق المتبادل والإحساس بالواقعية. ونود أن نثني على ألمانيا والسويد لتصريفهما بهذه الروح فيما يتعلق بمسألة "التجهيز للتجارب".

وتشارك بولندا في الرأي القائل بأن أي ربط بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب وقبول جدول زمني محدد لنزع السلاح النووي، قد يكون بمثابة عامل تعقيد في هذه المفاوضات. ولا تسأل بولندا عن الدوافع وراء إصرار بعض الدول على جدول زمني محدد لنزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه لا نستطيع أن نغض النظر عن المخاوف من أن الإلحاح على المسألة قد يعرض للخطر صك متعدد الأطراف له آثار بارزة ليس

فقط بالنسبة لعدم الانتشار، وإنما أيضاً للتطلعات الأوسع نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ولا ينبغي أن يتعرض للخطر هذا الهدف الواقعي الذي طال السعي من أجله، والذي يبدو تحقيقه ممكناً بعد أشهر فقط، وإذا ضاع هذا الهدف، فقد لا تأتي الفرصة مرة أخرى بسرعة. وكما لاحظ مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة، السيد ي. هولوم، في بيانه الذي ألقاه في افتتاح الدورة الحالية، فإنه "من الواضح أن الرد على عالم به هذا الكم الضخم من الأسلحة النووية لا يكون عالم يشهد مزيداً من التفجيرات النووية". ونحن نوافق تماماً - فعالماً فيه تجارب غير مقيّدة وتوقع توافر الأسلحة النووية للجميع ليس في الصالح الأمني لأية دولة. وترتيباً على ذلك، نعرب عن اعتقادنا أنه من الممكن ومن الضروري على السواء البحث عن أرضية مشتركة للغة الد比اجة على نحو يتسم مع الصيغ الواردة في الوثائق التي نالت توافق آراء المجتمع الدولي في الماضي القريب. ومن بين هذه الوثائق، القرار المتعلقة بـ"مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي" المعتمد في شهر أيار/مايو الماضي.

واسمحوا لي الآن أن أطرق باقتضاب إلى بعض المسائل الرئيسية المعلقة التي يتعين على اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية أن تجد حلولاً لها بغية الوصول بمقتضيات معايدة الحظر الشامل للتجارب إلى نتيجة مبكرة وسعيدة. إن بولندا تعرب عن اقتناعها الراسخ بأن صيغة النص المتعلق بنطاق المعايدة على أساس خيار "قوة التفجير الصفرى الحقيقية" ملائمة تماماً. فهي توفر حلاً له ميزة خاصة وهي أن الحظر المعنى سيكون ممكناً تماماً التحقق منه دولياً. وإن الحظر الذي لا يضمن هذا التتحقق لن يكون صكاً ذا معنى. ولذلك، فنحن على ثقة بأن تزايد التلاقي في الآراء حول خيار قوة التفجير الصفرى سرعان ما سيؤدي إلى اتفاق على صيغة تعاهدية محددة للنص. ونحن نرحب خاصة بتوافق الآراء الوشيك على أن حظر "أى تفجير لتجربة سلاح نووي أو أى تفجير نووي آخر" يجب أن يشمل ما يسمى التفجيرات النووية السلمية. وكما نتفق جميعاً، فإن تفجير جهاز نووي "سلمي" بشكل ظاهر لا يختلف بأي حال اختلافاً تقنياً عن تفجير سلاح نووي.

وتعرب بولندا عن اقتناعها أن نظاماً للتحقق يستند إلى نظام للرصد الدولي ويقوم على أربع تكنولوجيات سيشكل رادعاً فعالاً لعدم الامتثال. وسوف يتمتع بمصداقية كاملة عن طريق تأكيد كشف وإثبات الحقائق ذات الصلة فيما يتعلق بأى ظاهرة غامضة. إن إمكانات التكنولوجيا الحديثة الواردة، والاستبعاد السياسي لمحاولات عدم التقيد لا يبرران - في رأينا - إغراء إنشاء آلية للتحقق قد يتضح أنها مفرطة التعقيد، ومن ثم مكلفة.

وهناك بعض المسائل الأخرى المعلقة، وإن كانت أقل تعقيداً من الناحية التقنية، إلا أنها يقيناً حساسة سياسياً بنفس قدر المسائل المتعلقة بال نطاق والتحقق. ومن بينها النص المتعلق ببدء النفاذ. فهنا لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتطلب الصبر، وبالتصميم أيضاً، الذي يعتبر ضرورياً للتوصيل إلى حل ينال تأييداً عاماً. والمشكلة الواضحة بطبيعة الحال، هي الوفاء بالشرط الأساسي لعاليمة المعايدة واحتمال بدء نفاذها مبكراً، من ناحية، ومن الناحية الأخرى عدم السماح بأية فرصة لتأخير نفاذها وجعلها رهينة. وهي مهمة تذكر المرء بتربية الدائرة. ونرى من الجدير استكشاف الحل الذي اقترحته في هذا الصدد كندا وجمهورية إيران الإسلامية. إن صيغة بدء النفاذ المتواخدة عند التصديق على معايدة الحظر الشامل للتجارب من جانب ما لا يقل عن مجموع الدول التي تعتبر "هامنة" من وجهة نظر التكنولوجيا النووية، قد توفر حلاً وسطاً يجدر النظر فيه بصورة جادة.

كما تبدو بعض المسائل الأخرى صعبة وحساسة من الناحية السياسية، بما فيها مسألة تكوين المجلس التنفيذي والتمثيل الإقليمي فيه. وبدون التهويل من تنوع الآراء في هذا الصدد، وخاصة فيما يتعلق بمدة شغل المقاعد، فإن فكرة وجود بعض الدول الأطراف بصورة مستمرة في تلك الهيئة لا ينبغي، في رأينا، أن يساء فهمه على أنه رمز لوضع تلك الدول. وفي مفهومنا أن ذلك سوف يحمل في الواقع الدول الأطراف المؤهلة لهذا التواجد التزاماً إضافياً ومسؤولية زائدة من أجل دوام فعالية معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وتعرب بولندا عن ترحيبها بما عرضته حكومة النمسا من استضافة المنظمة المقبلة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في فيينا، التي تعتبر أحد المراكز الهامة للدبلوماسية المتعددة الأطراف وللأنشطة المتصلة بالأمم المتحدة. ومنذ البداية اختارت بولندا فيينا مقراً لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وفي وقت تعاني فيه منظومة الأمم المتحدة من قيود مالية لم يسبق لها مثيل وتعجز فيه الدول الأعضاء عن استخراج الأموال الدفينة من جيوبها في الوقت المناسب، وأحياناً ما تماطل في ذلك، فإننا نرى أن فعالية تكاليف عمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب لا بد وأن تكون موضع اعتبار رئيسي. وبمراجعة ما ذكر أعلاه، نعتبر أن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب ينبغي أن تكون في المقام الأول هيئه سياسية لها أجهزة إدارة خاصة بها. ومع ذلك، ينبغي أن تتوافق لها الحرية والقدرة على أن تعهد من الباطن ببعض مهامها، بما فيها المهام المتعلقة بمجال التحقق، إلى هيئة - مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية - لها خبرة واسعة في مجال ذي صلة، وموظفيها على مستوى عالٍ من الكفاءة والخبرة الكبيرة. وفي وقت يتميز بصعوبات الميزانية التي لا تستثنى منه أية منظمة دولية، قد لا يكون من الحكمة تسجيل هيئة دولية جديدة محكوم عليها منذ البداية بصعوبات مالية يرجح أن تحبط مهامها.

ونرى أن توضع في الاعتبار الدروس وثيقة الصلة المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة الأسلحة الكيميائية. ونحن على ثقة بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مع تزايد القوة الدافعة للتصديق عليها، سرعان ما ستدخل حيز التنفيذ. ومن المأمول أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى نهاية سعيدة لمشاكل المنظمة في مقر لاهي. وباعتبارنا بلداً صدق على الاتفاقية منذ بعض الوقت، وبينشئ الآن آلية محلية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإننا نحث جميع الأطراف الموقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية على أن تتابع نشاط إجراءاتها الالزمة للتصديق. وفي رأينا المتروي، أنه من السليم والملاائم أن يتزامن دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ مع إبرام اتفاقية الحظر الشامل للتجارب.

وعلى أمل أن تصبح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حقيقة من حقائق الحياة السياسية في مدى أشهر، هناك سؤال يفرض نفسه - وماذا بعد؟ وعلى أي هدف واقعي، أو أهداف واقعية، يركّز مؤتمر نزع السلاح اهتمامه مع ما يتوجب من شعور بالهدف والعجالة عندما تُرفع في نهاية الأمر مسألة اتفاقية الحظر الشامل للتجارب من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح؟ هل ينبغي له الاستمرار في التشبت بعناد بجدول أعمال "الوصايا العشر"، الذي يرجع تاريخه إلى وقت الحرب الباردة، والذي يعتبر سيء التكيف مع حقائق الوقت الراهن مثل تكوين مؤتمر نزع السلاح؟ حقاً إن مؤتمر نزع السلاح نفذ عملية مشاورات فيما يتعلق بأولويات جدول الأعمال في الأيام المقبلة. ونأمل أن تسفر عن إعادة تقييم واقعية للمواضيع التي تبشر بحلول تفاوضية، ومن رأينا، وربما بنتائج المشاورات، أن الخطوة الأولى المنطقية تبدو واضحة تماماً، فإذا أريد للهدف النهائي، ألا وهو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، أن يكون بمثابة المنارة التي تضيء الطريق للقرن التالي، ينبغي أن تكون هذه الخطوة هي استئناف الجهود الرامية إلى التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وسوف يقوم هذا العمل

على الأساس الذي يغطيه بالفعل مؤتمر نزع السلاح. والأهم أنه سوف يتفق تماماً مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأضيف، ومع مسار الأحداث الدولية. وإننا نرحب بقرار الرئيس جاك شيراك الذي أعلنه يوم الجمعة الماضي بالوقف الفوري لـإتاج آخر من المواد القابلة للانشطار المستخدمة في إنتاج الأسلحة. وهذه الخطوة، إلى جانب عزم فرنسا على أن تلغى تدريجياً ثلث قوتها النووية الرادعة على الأرض، آثارها التي أثّق أنها لن تغيب عن نظر هذه الهيئة، وبناءً على ذلك، نعتقد أنه ينبغي إعادة تشغيل اللجنة المختصة التي أنشئت عام ١٩٩٥، لكي تتقدم بأعمالها الموجّهة نحو تحقيق الهدف، وفقاً للولاية المتفق عليها التي تعتبر واسعة بما يكفي لأن تستجيب لكافة الشواغل. وحيث أنه بموجب هذه الولاية تبدو جميع المسائل ذات الصلة قابلة للتفاوض، فليس من المفید محاولة إصدار حكم مسبق على أي منها قبل المفاوضات الفعلية، أو تقديم روابط رسمية. إن هذه المحاولات سوف تسهم فحسب في جمود يسبب الشلل.

كما نرى أن يعيد مؤتمر نزع السلاح تقديم بعض المسائل الأخرى التي عالجها في السنوات الأخيرة، وأن يضعها موضع الاعتبار النشط. فمثلاً، يمكنه النظر فيما إذا كانت ضمانات الأمان من جانب واحد المقدمة من الدول الحائزة لـأسلحة نووية للدول غير الحائزة لـأسلحة نووية - والواردة في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ - يمكن أن تمثل نقطة الانطلاق لإجراء مناقشات بشأن حلول أوسع متعددة الأطراف، وكيفية ذلك. وبالمثل، لا ينبغي عرقلة الطريق أمام إعادة تقييم شاملة لمسألة الشفافية في التسلح فضلاً عن إمكانية مواصلة العمل لتحسين سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وخاصة احتمال توسيعه توسعاً كبيراً وجراحيًا. وهذه مجالات أُنجزت فيها فعلاً أعمال كثيرة مفيدة في مؤتمر نزع السلاح ولا ينبغي إهدارها. إن مسألة الشفافية والمسألة الأوسع المتعلقة بالأسلحة التقليدية خاصة يستحقان في رأينا أولوية في النظر، حتى وإن كانت هناك مجموعة هامة من الآراء الدولية يبدو أنها تفكّر بطريقة أخرى. وفي وقت يهلك فيه الآلاف من الأسلحة التقليدية التي تستخدم عشوائياً في النزاعات الإقليمية، الداخلية والدولية على السواء، يبدو أنه لم يعد مقبولاً استمرار الاستخفاف بنداءات المجتمع الدولي لاتخاذ إجراء واسع الخيال فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. وليس من الممكن ببساطة رفض الحجج المؤيدة لإيلاء اهتمام أوّلويّة توسعاً كبيراً بالأسلحة التقليدية. وتقديرات بأن الإنفاق العسكري اليوم يزيد على ١٠٠٠ مليار دولار من دوالرات الولايات المتحدة سنوياً، مع إنفاق الجزء الأغلب الأعم من هذا المبلغ المذهل على الأسلحة التقليدية.

وكما تدل التجربة الأوروبية، فإن وجود نهج إقليمي للأسلحة التقليدية، مع المراعاة الواجبة للخصائص والشواغل الإقليمية، يعتبر واعداً للغاية. ولمؤتمر نزع السلاح، وهو حسب تعريفه هيئه عالمية، دور مفید يلعبه في هذا المجال. والجدير بالنظر كذلك، إمكانية فرض حظر عالمي على منظومات محددة من الأسلحة التقليدية عولجت حتى الآن في السياق الإنساني أساساً. وهذه هي الحالـة. في رأينا، بالنسبة لمشكلة الألغام الأرضية والحوابـن الأخرى المتعلقة باتفاقية حظر أو تقـيـيد استـعمـال أـسـلـحة تقـلـيـدية معـيـنة يمكن اعتبارـها مفرطةـ الضـرـر أو عـشوـائـيةـ الأـثـرـ. وتعـربـ بـولـنـداـ عـنـ قـلـقـاـ الجـسـيمـ إـذـاـ التـقـدـمـ الـبـطـيـ المـخـيـبـ لـلـأـمـالـ لـلـجـهـودـ الـرـامـيـةـ إـلـىـ تـحـديـتـ هـذـهـ اـلـتـفـاقـيـةـ، وـخـاصـةـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـالـقـيـودـ عـنـ تـوـقـعـاتـ الـمـجـمـعـ الـدـولـيـ. وـفـيـ هـذـاـ الضـوءـ، نـسـتـطـعـ أـنـ نـفـهـمـ جـيـداـ، وجـهـةـ النـظـرـ النـاقـدـةـ المـخـذـةـ إـذـاـ نـتـائـجـ المـؤـتـمـرـ الـاستـعـارـاضـيـ لـاـتـفـاقـيـةـ حـظـرـ أوـ تـقـيـيدـ اـسـتـعمـالـ أـسـلـحةـ تقـلـيـديةـ معـيـنةـ، وـمـؤـتـمـرـ الـمـمـاـشـيـ الـذـيـ عـقـدـ فـيـ جـنـيـفـ فـيـ الشـهـرـ الـمـاـضـيـ. وـمـعـ التـرـحـيـبـ بـالـبـرـوـتـوكـولـ الـرـابـعـ الـجـدـيدـ الـمـتـعـلـقـ بـأـسـلـحةـ الـلـازـرـ الـمـعـمـيـةـ، فـإـنـهـ لـاـ يـلـيـ تـوـقـعـاتـنـاـ لـاـتـفـاقـيـةـ مـجـدـدـةـ لـحـظـرـ أوـ تـقـيـيدـ اـسـتـعمـالـ أـسـلـحةـ تقـلـيـديةـ معـيـنةـ. وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ الـمـوـضـوعـ لـاـ يـدـخـلـ الـآنـ فـيـ إـطـارـ أـعـمـالـ مـؤـتـمـرـ نـزعـ السـلاـحـ، فـإـنـ الـكـثـيـرـيـنـ مـنـ أـعـضـائـهـ وـمـنـ الـوـفـودـ

المراقبين كذلك أطراف في الاتفاقية ودأبوا على الاشتراك في العملية الاستعراضية. وإنني على ثقة بأنهم جمِيعاً سوف يقدرون النتائج الضارة لاحتمال فشل العملية الاستعراضية لهذه الاتفاقية. إن بولندا شأنها شأن دول أخرى كثيرة أطراف في هذه الاتفاقية، عازمة على السعي إلى إيجاد حلول مقبولة عموماً في هذا الصدد في أي محفل يعتبر ملائماً. وهذا يعني أيضاً مؤتمر نزع السلاح.

وبينما لم تتجه نيتني إلى التطرف باستفاضة إلى جميع المسائل الملحّة التي تدخل في نطاق مؤتمر نزع السلاح، فقد حاولت إبراز المسائل التي تعتبرها حكومتي وثيقة الصلة للغاية. إن بولندا الديمقراطية ذات السيادة الكاملة عازمة على تكريس إسهامها البناء للنظر في تلك المسائل. وفي البحث عن حلول ملائمة مقبولة للجميع، سوف تكافح بعزم وأمانة من أجل التوفيق بين اهتماماتنا الوطنية والاهتمامات الأوسع للمجتمع الدولي ككل. وهذا المبدأ من بين المبادئ التي يسترشد بها بلدي أيضاً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث تولت بولندا مقعدها كعضو غير دائم.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أضيف أن بولندا ترحب مع التقدير بكافة الإسهامات الماضية والمقبلة في العملية التفاوضية التي جاءت في شكل نصوص نموذجية للمعاهدة. وبينما تركز تلك النصوص انتباه المتفاوضين على مجالات المشاكل وعلى الحلول المحتملة، فإنها تُظهر أنه عند توافر روح توافقية متبدلة، يمكن التوصل إلى توافق في الآراء وتصبح معاهدة الحظر الشامل للتجارب في متناول هذه الهيئة، وإنني لعلى ثقة من أنها سرعان ما سوف تكتمل بنجاح.

الرئيس: أشكر وزير الدولة والنائب الأول لوزير الشؤون الخارجية لبولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجّهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لأمين إدارة الشؤون الخارجية والتجارة لاستراليا، السيد مايكل كوستيللو.

السيد كوستيللو (استراليا): سيادة الرئيس، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأنّكم شخصياً على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إنكم تحملون في الواقع عبئاً ثقيلاً من المسؤوليات بالنظر كذلك لمواصلة رئاستكم للجنة المخصصة التي تتفاوض على معاهدة حظر التجارب النووية. وبالنيابة عن الحكومة الاسترالية، أود أن أشكركم أنتم ووفدكم وحكومة هولندا على الالتزام والإحساس بالهدف والغاية في الوفاء بالمهمام التي تواجه المؤتمر ولجنته المخصصة.

واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن تقديرني للبيان الذي ألقاه الآن وزير الدولة والنائب الأول لوزير الشؤون الخارجية لجمهورية بولندا. لقد كان إيجازاً عميقاً لتفكير للغاية لبرنامج العمل المسبق لهذا المؤتمر وإنني أتفق كلية مع ما أعرب عنه من آراء فيما يتعلق بالأهمية الملحّة المطروحة أمامنا بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

إنني لم أقم بتلك الرحلة الخاصة من استراليا لأحدّكم في عموميات تتصل بالتحديات والمشاكل. وإنما جئت في محاولة للإسهام في مداولاتكم فيما يتعلق بحظر التجارب النووية بطريقة عملية ومقيدة. وأود أولاً أن أنقل إحساساً بالحاجة الملحّة؛ وهو الإحساس الذي تستشعره المجتمعات في أنحاء العالم؛ والإحساس بالحاجة الملحّة الذي تدفعه الشواغل الأمنية الشاملة، والذي كان له تأثيره على حوكمنا وهي الفرصة لنا

الآن لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب بصورة حاسمة. وهذه هي أول فرصة حقيقة اتيحت لنا منذ ٤٠ عاماً للتوصل إلى هذا الحظر. ومع ذلك، فإن العالم يتغير من حولنا. وهو لا ينتظر عمليات متعددة الأطراف تشق طريقها بصعوبة في الوقت الذي يناسبها. إن أي تأخير يمكنه أن يلقص الفرصة المتاحة أمام المؤتمر، بل إنه يقلصها فعلاً.

ونحن جميعاً متفقون على أن الوقت الحالي هو الوقت المناسب لاستكمال المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ومع ذلك، أظن أنكم وزملاءكم الجالسين حول هذه المائدة سوف تسلّمون بأن هناك إحساساً بالقلق - القلق من أن المفاوضات ما تزال مقيدة بالقيد الذي وصفه سفير سري لأنكما وصفاً صحيحاً في وقت مبكر من هذا العام بأنه "عقدة العقد". إن عقدة تمثل في آلاف الأقواس والقليل من القضايا الوعرة تستطيع أن تخنق هذه المفاوضات حتى وإن توفرت لها أفضل النوايا السياسية. وهذا الاحساس بالإلحاح والقلق هو الأصل الذي نبعت منه جهود استراليا لتحقيق المزيد من الإسهام الكبير والعملي في هذه المرحلة من المفاوضات.

إننا نعلم سبب الصعوبة الموضوعية في عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب. فالمعاهدة تمثل خطوة رئيسية للأمام من شأنها أن تعزز القواعد الدولية لعدم الانتشار، ومن المهم أيضاً أنها سوف تعود بمنافع كبيرة على نزع السلاح. فوجود حظر على التجارب سوف يمنع ظهور أجيال جديدة من الأسلحة النووية. وسوف تقييد قدرات الدول الحائزه للأسلحة النووية، وتوقف التنافس على التحسين النوعي فيما بينها. والمراوغة ما هي إلا تقويض لخطوة أصلية في طريق عملية إزالة الأسلحة النووية. وقد أظهر المجتمع الدولي التزامه القوي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي باستكمال المفاوضات بحيث تكون المعاهدة جاهزة للتوقيع في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ومن رأي استراليا أنه للوفاء بهذه التوقعات، يتquin استكمال نص المعاهدة بنهاية الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح يوم ٢٨ حزيران/يونيه. وهناك خارج جنيف، فيما بين الحكومات والمجتمعات، توقع قوي بأن يتحقق هذا الهدف، بل الأكثر من ذلك أستطيع أن أقول لكم إن هناك شعوراً بأنه بعد عقود من العيش تحت ظل التصعيد النووي، فإن لنا دينا مستحقاً هو عقد اتفاق عالمي وملزم قانوناً بإنهاء التجارب. إن تحقيق هذا التوقع القوي هو التحدى الذي يواجهكم كوفود في مؤتمر نزع السلاح.

سيادة الرئيس، لقد تحقق الكثير تحت قيادتكم وإرشادات رئاستكم للجنة المخصصة، وتحت رئاسة سلفيكم، السفير ديمبنسكي والسفير مارين بوكتشن. كما أن التقدير مستحق بكامله لرؤساء الأفرقة العاملة وأصدقاء الرئيس طوال العامين الماضيين أو نحوهما، الذين أسهمت أعمالهم في الحالة الراهنة المتقدمة من المفاوضات. وعندما نتذكر إلى أي مدى حق النص المتداول تقدماً في هذين العامين، وإلى أي مدى تحركتنا جميعاً في تفاهمنا وتقربنا آرائنا منذ تقديم المدخلات النافية للتصوّص السويدية الأولى، نجد التقدم ملحوظاً في الواقع.

إن العمل الدؤوب على مدى العامين الماضيين جعلنا نمضي على الطريق بنسبة كبيرة قدرها ٩٠ في المائة، وأعطانا تقريباً النص الكامل الذي نحتاجه. ومع ذلك تنتشر مشاعر القلق انتشاراً واسعاً في جنيف وفي العاصم من أن فرصة استكمال المعاهدة والتوقع عليها هذا العام تنزلق من بين أيدينا. ولكي ننجح

في اتخاذ القرار وإصدار نسبة الـ ١٠ في المائة المتبقية من النص في الوقت المحدد، سوف نحتاج إلى قوة دافعة جديدة. لقد وصلت المفاوضات إلى نقطة حرجة. وتعرب استراليا عن اعتقادها، وأملها، بأنه مما يساعد المفاوضات من الناحية النفسية وبطريقة عملية على السواء، أن تظهر بصورة ملموسة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب المتفقة مع المبادئ التي أدبنا على التفاوض عليها هنا طوال سنتين، أصبحت في المتناول في حقيقة الأمر. وهذه هي الأسباب التي جعلت استراليا تطرح نصاً نموذجياً كاملاً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب.

ودعوني أولاً أفسر ما ليس في نصنا إن استراليا لا تسعى إلى ايجاد عملية تفاوضية بديلة أو موازية، لما سعيتم أنتم إليه هنا في جنيف في اللجنة المخصصة، والذي حقه الكثير. كما لا يسعى نصنا إلى اعتباره بدليلاً أو عوضاً عن الإنجازات التي يمثلها النص المتداول. لقد بدأ اصدارنا لنص نموذجي كممارسة لأنفسنا. وكان المقصود به أن يختبر بين المسؤولين الاستراليين صحة الدعوى بأن هناك نصاً لمعاهدة في متناولنا حقاً هذا العام، وهو النص الذي يريد بشدة لأسباب تتعلق بالأمن الوطني الخاص بنا، وكذلك لأسباب أخرى أكثر اتساعاً. ولقد بذلت جهود كبيرة في هذه الممارسة، وينبغي لي أن أعرف هنا بمهارة فريق وقدرته على الاحتمال. كما أجرى المسؤولون الاستراليون مناقشات مفصلة مع بلدان كثيرة، وأدمننا النتائج قدر الإمكان في هذه المبادرة. وعند النظر في هذا الجهد، فإننا وجدنا تشجيعاً مما أظهرته الوفود من كافة التجمعات في مؤتمر نزع السلاح من حثنا بطريقة غير رسمية على المضي في طرح أفكارنا عليكم.

ونعرب عن اعتقادنا بأن النتائج تثبت أن المعاهدة في متناول العالم حقاً. فإذا كانت الدول المتفاوضة قادرة على أن تقفر قفزات صغيرة نسبياً تتسم بالخيال وأن تعامل بروح من المصالحة مع المسائل المتبقية العالقة بلا حل، سيكون لدينا عندئذ حقاً صك هذا العام يسهم إسهاماً مادياً وممومساً في أمتنا جميعاً.

وهكذا، نقدم نصنا كنموذج يُظهر أن لدينا بالفعل أساساً يمكن للمفاوضات أن تنجح مرتكزة عليه في الأشهر القليلة المتبقية. وقدر كبير من نصنا مألف جداً للمتفاوضين. إن انجازاتكم موجودة كلها في عملنا. وقد اقتبس الجزء الأكبر من نصنا من النص المتداول بعناية كبيرة، للحفاظ على الاستمرارية المنطقية للمفاوضات. ويمثل باقي النص ردنا على المسائل التي إما أن خطوط الالتقاء فيها غير واضحة أو أن مواد النص المتداول المتاحة هزيلة. وهنا يقدم نصنا نموذجاً لأنواع الحلول الوسط التي سيكون من الضروري لكافة الأطراف تقديمها إذا أريد التوصل إلى اتفاق. ومع ذلك، وهنا أيضاً، تركز صياغتنا على استمرارية المفاوضات. وهي تتبع بأمانة الخطوط التي حددتها وفود المؤتمر ووافقت عليها. وهي تقدم حلولاً للمشاكل المعلقة، غير أنها ليست بالضرورة تتطرق إلى تفاصيل المفكرة. لقد جاهدنا لإختيار الدرب الوسط وقبول الحل الوسط، واختبرنا سبيلاً وسطاً يؤدي في اعتقادنا إلى إمكان تحقيق توافق في الآراء.

ولكي يساعد نصنا النموذجي المتفاوضين، وللوصول بقائدهم كمرجع إلى أقصى حد، فإنه مصحوب بملحوظات تفسيرية. وهي تصور بجلاءً كيف شرعنا في عملنا.

وأود أن أطرق إلى مجالات قليلة هامة محددة لتوضيح الطريقة التي شرعنا بها في تقرير المواقف المتعارضة في ما نعتقد أنه يمثل لغة مقبولة تبادلية.

وفيما يتعلّق بالبنّاطق - وهو أهـم حكم في المعاهدة - سيكون نصـنا المقترن مـأولاًـفاً. وقد طـرـح أول الأمر في آذـار/مارس ١٩٩٥ في الوثـيقـة CD/NTB/WP.222، ومنذ ذـلـك الـوقـت وهو يـحظـى بـتأـيـيدـ واسـعـ. وفي اعتقادـنا أنـ هـذـا النـصـ يـظـلـ يـمـثـلـ أـكـثـرـ السـبـيلـ وـخـصـوـحاـ وـتـبـسيـطاـ لـتـجـسـيدـ حـظرـ شـامـلـ حقـيقـيـ علىـ التـفـجـيرـاتـ النوـويةـ.

وفيما يتعلق بالتحقق، أدمجنا النص المتاح فعلاً لوصف التكنولوجيات الأربع لنظم الرصد الدولي، التي تم التوصل بشأنها إلى توافق في الآراء (الرصد السيزمولوجي، والصوتي المائي، ورصد التوييدات المشعة، والرصد دون السمعي). وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية المصاحبة. وقد اقترحنا حلًاً وسطاً للمناقشات المحينة بطبيعة تقارير التحقق وإدراج قدرة على الرصد بالغازات الخامدة.

وفيما يتعلّق بالتفتيش الموقعي، فقد عكسنا بعناية وعن قصد كلاً من جوهر و هيكل النص المتدالى. وقد اخترنا من شتى الخيارات المتاحة فيه مجموعة شاملة نعتبر أنها تحتوى على التوازنات السياسية الداخلية والتقنية المطلوبة لكي تصبح آلية التفتيش الموقعي ذات مصداقية تقنياً و مقبولة سياسياً. وبمراجعة ضرورة التوصل إلى توازن بين التوقيت المناسب، و ضرورة التمكّن من كشف الظواهر السريعة الزوال، و ضرورة الحماية من طلبات التفتيش العابثة أو التعسفية، يتذكر النهج الذي استقرّينا عليه حول عملية اتخاذ قرار عاجل (الضوء الأحمر) إذا كان طلب التفتيش يقوم على أساس بيانات نظام الرصد الدولي، و عملية اتخاذ قرار روتيني (الضوء الأخضر) إذا كان الطلب يقوم فقط على أساس بيانات خارج نظام الرصد الدولي. ويشمل ذلك تَهُجاً من مرحلتين للتفتيش الموقعي - مرحلة قصيرة أقل تقدّماً، وإذا لزم الأمر مرحلة ممتدة عند الاختطاع بأنشطة أكثر تقدّماً.

وفيما يتعلّق ببدء النفاذ، حاولنا مراعاة الشواغل الرئيسيّة للأطراف التفاوضيّة، وهي تتضمّن شرط تصدّيق جميع الدول "الأساسية" على المعاهدة قبل بدء نفاذها وضرورة ألا يتسبّب تأخير التصديق من جانب أيّة دولة افراديّة في إعاقة بدء النفاذ. وقد حاولنا العثور على صيغة تضمّن كفاية عدد الدول الأطراف عند بدء النفاذ لإمكانية التمويل الفعال لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولكي يكفي عدد وتشكيل الدول الأطراف للتمكن من التنفيذ الفعال لنظام الرصد الدولي. وبغيّة تهدئة مشاعر القلق هذه، افترحنا شكلاً يختلف اختلافاً طفيفاً عن اقتراح التنازل الحالي. وأود أن أذكر أن هذا مجال يختلف فيه نصّنا المقترح اختلافاً كبيراً عن تفضيلنا الوطني، ويمثّل حلاً وسطاً مقبولاً لنا؛ ويظلّ تفضيلنا هو الأخذ بصيغة عدديّة سسطحة.

ومن الواضح أن حل مسألة تشكيل المجلس التنفيذي سوف يتطلب موافنة من جانبنا جميعاً. وفيما بيننا، فقد توصلنا فعلاً إلى توافق في الرأي فيما يتعلق بشرط أن يكون المجلس التنفيذي هيئة شاملة، له هيكل يسمح بقدر معقول من حسن التقدير تجاه المجموعات الاقليمية فيما يتصل بتقرير تحصيص المقاعد، وفي ذات الوقت وضع معايير موضوعية نسبياً للتعيين في المقاعد الدائمة وغيرها من المقاعد. وتحاول الآلية التي نقترحها أن تعطي شكلاً لتوافق الآراء الذي توصلنا إليه فعلاً بشأن هذه المبادئ.

ولا نفترض أبداً نملي النتائج من خلال نصنا النموذجي. فنصنا عبارة عن برنامج شامل يقوم على أساس بعض القواعد الصلبة جداً، لكنه لا يعتبر برنامجاً نهائياً، نطلب من الوفود الموافقة أو عدم الموافقة عليه. إن التوصل إلى الحلول وإلى برنامج نهائي هو دور المفاوضات المستمرة. ومع ذلك، فإن قصدنا الحقيقي

هو مساعدتكم، رئيس لجنة المخصصة، في إعادة تركيز المفاوضات، وإحداث نقلة دافعة لأسلوبها وسرعتها. ونحث كافة الأطراف التفاوضية على الانضمام إليها في طلب أن تدخل العملية التفاوضية مرحلة نهاية حاسمة، ويوضح نصنا النموذجي إمكانية إحداث هذه النقلة، ونأمل أن يساعد على توليد التكثيف الضروري لجهودنا الجماعية. وليس من الممكن أن تبقى نتائج هذه المفاوضات رهينة إما للخيارات التي يتبعين علينا الآن تحديها، أو للحجم الهزيل للنص الإضافي الذي يتبعين التفاوض عليه. وفي هذه الظروف، يتحمل قادة مفاوضاتنا مسؤولية ثقيلة. ونحن نتطلع إليكم لكي تظهروا قيادة قوية، بل وتحذوا مخاطر محسوبة، لكي تعرف الوفود بإمكانات التوصل إلى حلول. وفي هذه المهمة يحق لكم أن تتوقعوا في المقابل من الوفود التزاماً حقيقياً ومرورته أصلية. ومن دواعي تشجيعنا أن نرى وفوداً أخرى تشعر أيضاً بالحاجة إلى قوة دافعة جديدة، ولذا رحبنا بإسهام النص الإيرلندي لمشروع المعاهدة المقدم من وزير الخارجية ولا يتي في الأسبوع الماضي.

وأعلم أن بعض الوفود تتساءل عما تجنيه استراليا من كل هذا. وتفسير ذلك يسير. ذلك أن لدينا التزاماً قديم العهد بإنهاء التجارب النووية، الإقليمية والعالمية على السواء بشكل دائم. كما أنها ملتزمة بعام خال من الأسلحة النووية. ويتبين ذلك بجلاء من نمط جهودنا الواسعة التي لا تقتصر على مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وأود الإشارة إلى المبادرة الأخيرة لرئيس وزرائنا المقدمة إلى لجنة كابيريرا لإزالة الأسلحة النووية، وأقتبس من قول وزير الخارجية الاسترالي ما يلي:

"والواقع أنه بسبب شعورنا القوي بضرورة التصدي للهدف الأكبر لإزالة - وليس مجرد قصر مناقشاتنا على اتخاذ خطوات مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب ومعاهدة عدم الانتشار - شرعنا في مشروع لجنة كابيريرا لإزالة الأسلحة النووية الذي أعلنه رئيس الوزراء. وتألف مهامها أساساً من جزأين: إيجاد حالة فكرية مهيمنة للرغبة في الإزالة، لا لأسباب أخلاقية فحسب، بل لأسباب أمنية واستراتيجية، وتقديم أفكار عملية وجادة حول كيفية تحقيق الإزالة."

ولم يحدث مطلقاً أن كنت مؤيداً للرأي القائل بحتمية أي شيء في الشؤون العالمية، وأن أية عملية تحقق زخماً غير قابلة للتوقف، وتحديداً، لا أعتقد أن باستطاعتنا افتراض أن تتم معاهدة الحظر الشامل للتجارب، إن لم يكن هذا العام، ففي العام التالي أو العام اللاحق، أو بعد ذلك. وأشك في أنه لو قدم اقتراح للمشتركيين في مسعى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب في الستينيات، بأنه بعد ٣٠ عاماً لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق، وكانت السخرية من نصيب ذلك الاقتراح. ومع ذلك، فقد عقبت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية في أوائل الستينيات، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وقت لاحق من ذلك العقد، وأعلن عن عصر الانفراج - أذكرون الانفراج؟ - بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. حسناً، مضى الآن ٣٠ عاماً ولا يزال الاتفاق غائباً. من الصحيح أنه في بيئه ما بعد الحرب الباردة أصبحت أشياء كثيرة ممكنة وكانت ببساطة متعدزة قبل ذلك. ولكن، أن يصبح شيء ما ممكناً لا يعني أنه أصبح حتمياً. فلا يزال من واجبنا أن نجعله يحدث. إننا نعرف أولاً وقبل كل شيء كيف تتغير العهود بسرعة. ونعرف أنه لا يمكن التنبؤ جذرية بشؤون البشر. وعلى سبيل المثال، ترىكم من محللي الشؤون الدولية والدبلوماسيين المحترفين يمكنهم التأكيد بأمانة بأنهم تنبأوا في عام ١٩٨٠ بالتحول الكامل في التوازن الأمني المركزي على مدى السنوات العشر التالية. وأقول إنه إن كان هناك فرد نادر قال بهذا التوقع، لرفض توقعه على الفور. إن

خلاصة ما أقوله هو الآتي: إن ما قمتم به في السنوات الثلاث الأخيرة من عمل شاق في هذا المؤتمر، قد حل ولخص بصورة كاملة المسائل التقنية والقانونية والأمنية والسياسية، التي تنشأ الحاجة إلى اتخاذ قرارات بشأنها إذا أردت إبرام معايدة الحظر الشامل للتجارب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوى السياسية الدولية والمحلية مهيأة بطريقة مؤاتية هذا العام لاتخاذ تلك القرارات. غير أنه ليس هناك يا صدقائي ما يضمن دوام هذه النزعة المؤاتية الواسعة الانتشار. ونحن في حاجة إلى الافادة منها وهي موجودة. وأن نتشبث دائمًا بحظر لجميع التجارب النووية، بموجب القانون الدولي. ولذلك، نقول ليس بوسعينا التأخير. لا بد لنا من أن نفتئم هذه الفرصة السانحة. يجب أن نفتئم الفرصة السانحة ونتخذ تلك القرارات الصعبة المطروحة أمامنا بوضوح شديد. ينبغي لنا اغتنام الفرصة السانحة لأننا إن لم نفعل فقد لا تتاح لنا مرة أخرى. إننا نأمل أن يسهم نص مشروعنا وملاحظاتنا التفسيرية أسلوبًا حقيقياً في هذه العممة العاجلة.

الرئيس: أشكر أمين إدارة الشؤون الخارجية والتجارة لاستراليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل هنغاريا، السفير ناري.

السيد ناري (هنغاريا): سيادة الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على مباشرتكم رئاسة هذا المؤتمر. ونحن على ثقة أكيدة بأن سجاياكم وخبرتكم الدبلوماسية المعروفة سوف تضمن قيادة مفاوضاتنا بكفاءة في الأسابيع المقبلة. وأفضل دليل في هذا الصدد هو طريقتكم الممتازة التي بدأتم بها تولي واجباتكم كرئيس للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. ونتمنى لكم أعظم نجاح في كل منصبكم ونؤكد لكم تأييد وفدي لكم في أنشطتكم. ونقدم لك تعاوننا. كما أود أن أعرب عن امتناننا لسلفكم، السفير يو آجي سفير ميانمار، الذي تولى توجيهنا على هذا النحو البازر طوال الشهر الأول الحاسم من دورتنا السنوية.

ومن دواعي تشريفي الخاص أن ألقاها زائران مرموقان من بولندا ومن استراليا. وقد استمعنا باهتمام عظيم لبيانهما الشاملين، وأود أن أشكرهما على إسهاماتهما الهامة.

ويواجه مؤتمر نزع السلاح في هذا العام تحديات هامة بصورة خاصة. فالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب تدخل مرحلتها النهائية، جاعلة تطلعات المجتمع الدولي طالت لعقود في المتناول. وتتوفر لنا البيئة الدولية لحظة مؤاتية للإمساك بهذا الهدف. وفي هذا الصدد، نشيئ ثياء كبيراً على الوقف الاختياري من جانب واحد وغيره من التدابير الوطنية فيما يتعلق بوقف التجارب النووية من جانب الدول الأربع الحائزة لأسلحة نووية. وتشترك هنغاريا مشاركة كاملة الرأي القائل بضرورة انتهاءز هذه الفرصة، ولا ينبغي للمؤتمر أن يدخل جهداً في عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب بحلول حزيران/يونيو ١٩٩٦، بما يسمح بالتوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن الاستئناف المبكر لهذا العام لمفاوضات حظر التجارب النووية قد أوجد قوة الدفع الضرورية للوصول إلى نتائج ناجحة في غضون هذه الفترة الزمنية. ومن دواعي البهجة ملاحظة التقدم الكبير في العمل، وفي الواقع أصبح الاتفاق النهائي وشيكاً فيما يتعلق بمسائل مثل تدابير التنفيذ الوطنية، والعلاقة المحتملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومقر المنظمة، وهذه مجرد أكثر المسائل وضوحاً. ويأمل هذا الوفد بشدة في الاحتفاظ بهذا الاتجاه الإيجابي أو حتى تعزيزه.

وبينما تتجه المفاوضات في الاتجاه الصحيح، ندرك جميـناً جيداً عدداً من الأمور الأساسية التي يتعين حلها. وحتى بعد أكثر من سنتين من المفاوضات المكثفة، فلا تزال تلك المسائل تمثل حجر عثرة. ولإحراز تقدم فيما يتعلق بـ "النص المتدالوـل" كلـ، فمن الأمور الأساسية التوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب فيما يتصل بالعناصر المكوـنة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب مثل النطاق، والتفتيش الموقعي، وتشكيل وسلطات المجلس التنفيذي، وبـء النفاذ. إن الإطار التنظيمي الذي وضعه رئيس اللجنة المخصصة لخطر التجارب النووية يعكس تماماً هذا الفهم للأولويات ويساعد على تركيز المفاوضات في هذه المرحلة على أعقد المسائل وأكثرها حساسية. ومن دواعي الاطمئنان أن بإمكان المؤتمر، في تصدـيه لتلك المسائل، الاعتماد على المهارات الدبلوماسية والخبرة الواسعة للسفير بيردينيكوف والسفير زهران كـرئـيين لـلفـريقـين العـامـليـين، والـسـفـيرـ موـهـيرـ كـصـدـيقـ للـرـئـيسـ لـلـتـفـتـيـشـ المـوـقـعـيـ وكـذـكـلـ السـفـيرـ بنـ جـلـلـونـ - توـيـميـ، صـدـيقـ الرـئـيسـ لـتشـكـيلـ المـجـلـسـ التـنـفـيـذـيـ.

إن مسألة النطاق تكمن في صميم المعاهدة. فإذا ما عـثرـ لهاـ علىـ حلـ بأـسرـعـ ماـ يـمـكـنـ، يكونـ قدـ أـنـجـرـ قـدـرـ كـبـيرـ، وـسـوـفـ تـثـمـرـ باـقـيـ المـفـاـوضـاتـ المـتـصـلـةـ بشـتـىـ جـوـابـ مـعـاهـدـةـ الـحـظـرـ الشـامـلـ للـتـجـارـبـ فيـ فـتـرـةـ زـمـنـيـةـ أـقـلـ. وـمـاـ يـبـشـرـ بـالـخـيـرـ مـاـ اـتـخـذـتـهـ فـرـنـسـاـ وـالـمـمـلـكـةـ الـمـتـحـدـةـ وـالـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ منـ قـرـارـاتـ بـالـاـشـتـرـاكـ فـيـ خـيـارـ "الـصـفـرـ الـحـقـيـقـيـ"، وـهـوـ مـوـقـفـ صـادـقـ عـلـيـ الـاـتـحـادـ الـرـوـسـيـ أـيـضاـ لـاحـقاـ. وـتـواـصـلـ هـنـغـارـيـاـ الـاعـتـقـادـ أـنـ هـذـاـ مـفـهـومـ جـدـيـرـ بـأـنـ يـتـرـجـمـ إـلـىـ صـيـغـةـ تـعـاهـدـيـةـ عـنـ طـرـيـقـ مـشـروعـ المـادـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـنـطـاقـ الـحـظـرـ الـمـقـدـمـ منـ اـسـتـرـالـياـ. وـنـعـربـ عـنـ مـعـارـضـتـاـ الشـدـيـدـةـ لـضـعـافـ الـالـتـزـامـاتـ الـأـسـاسـيـةـ مـنـ خـلـالـ تـقـديـمـ مـفـهـومـ الـتـفـجـيـرـاتـ الـنـوـوـيـةـ الـسـلـمـيـةـ فـيـ نـصـ الـمـعـاهـدـةـ. وـالـحـجـجـ الـمـؤـيـدـةـ لـمـنـافـعـ هـذـهـ الـتـجـارـبـ أـبـعـدـ مـاـ تـكـوـنـ عـنـ الـاـقـنـاعـ، بـيـنـمـاـ تـحـمـلـ فـيـ الـوقـتـ فـنـسـهـ إـمـكـانـاتـ تـقـديـمـ مـعـلـومـاتـ عـسـكـرـيـةـ هـامـةـ. إـنـ خـلـقـ مـثـلـ هـذـاـ الـمـنـفـذـ سـوـفـ يـقـوـضـ مـصـدـاقـيـةـ الـحـظـرـ الشـامـلـ للـتـجـارـبـ الـنـوـوـيـةـ.

وهـنـاكـ حـاجـةـ إـلـىـ مـزـيدـ مـنـ الـخـطـوـاتـ الـهـادـفـةـ لـلـتـقـرـيبـ بـيـنـ وـجـهـاتـ الـنـظـرـ الـمـتـبـاـيـنـةـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـإـحـرـاءـاتـ الـتـفـتـيـشـ الـمـوـقـعـيـ أـيـضاـ. وـيـنـبـغـيـ لـلـمـسـائـلـ الـتـقـنـيـةـ الـمـحـيـطـةـ بـالـتـفـتـيـشـ الـمـوـقـعـيـ أـنـ تـقـومـ عـلـىـ أـسـاسـ مـتـطلـبـاتـ الـكـنـاءـ، وـالـعـوـلـ عـلـىـ جـمـعـ الـبـيـانـاتـ، وـفـعـالـيـةـ الـتـكـالـيفـ. وـهـذـاـ النـظـامـ هوـ وـحـدهـ الـذـيـ يـسـتـطـعـ تـقـديـمـ رـادـعـ مـسـتـمـرـ لـلـمـنـتـهـكـيـنـ الـمـحـتـمـلـيـنـ وـيـهـبـيـنـ الـمـنـاخـ الـضـرـوريـ لـتـوـفـيرـ الـثـقـةـ الـمـتـبـاـلـةـ فـيـمـاـ بـيـنـ الـدـوـلـ الـأـطـرافـ. وـلـتـأـمـيـنـ ذـلـكـ، فـإـنـاـ نـؤـيـدـ عـمـلـيـةـ لـصـنـعـ الـقـرـارـ تـصـمـمـ خـصـيـصـاـ لـتـبـلـيـةـ الـاـحـتـيـاجـاتـ الـمـحـدـدـةـ لـنـظـامـ لـلـتـحـقـقـ بـشـأنـ مـعـاهـدـةـ الـحـظـرـ الشـامـلـ للـتـجـارـبـ، وـتـسـمـحـ بـيـمـكـانـيـةـ الـوـصـولـ إـلـىـ مـوـقـعـ الـظـاهـرـةـ الـمـشـتـبـهـ فـيـ الـوـقـتـ الـمـنـاسـبـ. وـمـنـ الصـعـبـ أـنـ نـتـخـيـلـ تـجـاهـلـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـسـتـمـدةـ مـنـ مـصـادـرـ أـخـرـىـ بـخـلـافـ نـظـامـ الرـصـدـ الـدـولـيـ وـالـمـرـتبـةـ بـمـوـضـعـ الـمـعـاهـدـةـ. وـبـالـنـسـبـةـ لـوـفـدـنـاـ، فـإـنـ الـمـسـائـلـ الـمـطـلـوبـ حلـلـهاـ هيـ بـالـأـحـرـىـ كـيـفـيـةـ اـدـمـاجـ الـشـواـهـدـ الـمـتـحـصـلـةـ بـالـوـسـائـلـ الـتـقـنـيـةـ الـوـطـنـيـةـ فـيـ عـمـلـيـةـ صـنـعـ الـقـرـارـ، وـمـاـ هوـ الـوـزـنـ الـذـيـ يـتـعـيـنـ مـنـحـهـ لـهـاـ بـغـيـةـ الـاـتـسـاقـ معـ الـطـابـعـ غـيـرـ الـتـمـيـيـزـيـ لـلـمـعـاهـدـةـ وـالـدـوـرـ الـمـهـيـمـيـنـ لـنـظـامـ الرـصـدـ الـدـولـيـ. وـرـبـماـ توـفـرـ الـمـقـترـحـاتـ الـتـيـ قـدـمـتـهاـ فـرـنـسـاـ ثـمـ جـنـوبـ أـفـرـيـقـيـاـ مـؤـخـراـ فـيـ هـذـاـ السـيـاقـ حـلـوـاـ مـحـتـمـلـةـ. وـمـنـ ثـمـ تـسـتـحـقـ مـزـيدـاـ مـنـ الـنـظـرـ.

ومـوـقـفـ هـنـغـارـيـاـ مـنـ بـءـ الـنـفـاذـ هوـ أـنـ وـجـودـ صـيـغـةـ عـدـديـةـ بـسـيـطـةـ مـعـ بـذـلـ الـجـهـودـ الـدـبـلـوـمـاسـيـةـ قـدـ يـكـونـ مـفـيـدـاـ فـيـ ضـمـانـ اـنـضـمـامـ جـمـيعـ الـبـلـدـانـ الـمـعـنـيـةـ الـتـيـ يـعـنيـ غـيـابـهاـ أـنـ تـصـبـ الـمـعـاهـدـةـ لـأـمـعـنـ لـهـاـ. وـيـمـكـنـ إـضـنـاءـ الصـفـةـ الـرـسـمـيـةـ عـلـىـ مـشـاـورـاتـ الـقـوـىـ الـمـعـنـيـةـ عـنـ طـرـيـقـ مـؤـتـمـرـ لـبـحـثـ الـتـنـازـلـاتـ. وـأـفـضـلـ سـبـيلـ لـتـشـجـعـ وـتـنـفـيـذـ أـهـدـافـ وـأـغـرـاضـ مـعـاهـدـةـ الـحـظـرـ الشـامـلـ للـتـجـارـبـ هوـ عـنـ طـرـيـقـ مـنـظـمةـ مـسـتـقـلـةـ بـتـعاـونـ وـثـيقـ مـعـ الـوـكـالـةـ الـدـولـيـةـ لـلـطـاـقةـ الـذـرـيـةـ. وـتـفـضـلـ حـكـومـتـيـ منـذـ زـمـنـ طـوـيلـ فـيـبـنـاـ باـعـتـارـهـاـ مـقـرـ مـنـظـمةـ مـعـاهـدـةـ الـحـظـرـ

الشامل للتجارب. ومن خلال هذا الترتيب، تعلق هنغاريا أهمية كبيرة على ايجاد أكثر الطرق فعالية للتکاليف لتشفيل نظام التحقق. وسوف يكشف العمل الجاري تحت إرشاد صديق الرئيس للتمويل، المصادر المحتملة لل توفير والناشرة عن الموقع المشترك والأنشطة الموازية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي لميزانية المنظمة أن تغطي فحسب الأنشطة المحددة بوضوح والمتفق عليها في المعاهدة والبروتوكولات.

ونعتبر أن بروز معيار دولي يحظر تفجيرات التجارب النووية نهائياً هو انجاز بارز على الطريق نحو إزالة الأسلحة النووية في نهاية الأمر. إن هنغاريا، كدولة صغيرة غير حائزة لأسلحة نووية، تؤيد بشدة عقد المزيد من المعاهدات بشأن تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ومع ذلك، لا نظن أن وضع جدول زمني ملموس لهذا، يعتبر نهجاً مجدياً. إن الإصرار على إطار زمني ملزم، هنا والآن، يرجح أن يؤدي إلى إجهاض التوقعات الوااعدة لعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب في وقت مبكر. ومع ذلك، سوف تخلق النتائج الناجحة للمفاوضات مناخاً دولياً مؤاتياً لتشجيع الهدف التبليغ ألا وهو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وسوف ترسل رسالة إلى الدول الحائزة لأسلحة نووية تشجعها على متابعة المفاوضات بحسن نية فيما يتعلق بالمزيد من التدابير الفعالة في هذا الميدان.

ويشارك الوفد الهنغاري في الشعور بالإلحاح الآخذ في الوضوح أكثر فأكثر حول هذه المائدة. وينبغي لعملية المفاوضات الطويلة الشاقة أن تكون مثمرة هذه المرة. إن المبادرات الجديدة التي تركز الإهتمام على أكثر المسائل البارزة حساسية، واقتراح حلول توفيقية مجدية، من شأنها يقيناً أن تُفضي على مداولاتنا قوة دافعة جديدة. ونعرب عن ثنايانا على ما بذلته استراليا من جهود وتقديمها لنص المعاهدة النموذجي. ونحن على ثقة من أن هذا النص، إلى جانب وثائق العمل المماثلة، سوف يساعد على وجود اتفاق مبكر بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، التي لا يمكن أن تظل هدفاً مراوغًا.

إن تدابير تحريم تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وغيرها من التفجيرات النووية سوف تسهم إسهاماً أصيلاً في تشجيع أهداف أوسع وأبعد أثراً. وما زالت المناقشات الموضوعية، فيما يتعلق بدور التدابير الثنائية والمتعددة الأطراف في هذه العملية، جارية منذ افتتاح الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح. وقد أُعرب عن وجهات نظر متباينة حول الكيفية التي تستطيع بها هذه الهيئة التصدي بأفضل طريقة للمسائل المتصلة بالأسلحة النووية. وكانت الجهود التي بذلها الرئيس السابق مفيدة للغاية، ونود أن نشجع شاغل المنصب على مواصلة مشاوراته بغية ايجاد حل للمشكلة بتوافق الآراء. وفي رأينا أن قرارات مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض توسيع معاهدة عدم الانتشار شبه العالمية لعام ١٩٩٥ تحدد البرنامج قصير الأجل للمفاوضات العالمية لعدم الانتشار ونزع السلاح. وبناء على ذلك، نحث المؤتمر على إعادة إنشاء لجنته المخصصة لـ "الوقف" وبدء العمل على أساس الولاية المصاغة بعنайه في تقرير السفير شانون. إن الحظر العالمي غير التمييزي، والقابل للتحقق الفعال على انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في النباتات المتفجرة النووية سوف يكون عنصراً مكوناً أساسياً في برنامج منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية.

كما نعرب عن اعتقادنا بأن التدابير الرامية إلى قلب اتجاه آثار سباق التسلح النووي، في المرحلة الحالية، وبسبب التعقيدات السياسية والقانونية والتكنولوجية الواردة، يمكن التفاوض عليها وتنفيذها بغایة الفعالية في سياق الجهود الثنائية. وقد لاحظنا بارتياح بالغ تصديق مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة على المعاهدة الثانية لخفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت -٢)، ونأمل أن يحذو البرلمان الروسي (الدوما) حذوه

حالا. ولا شك أن هذه الخطوات سوف تمهد الطريق لمزيد من التخفيفات الحادة في الترسانات النووية لهذين البلدين.

وقد اكتسب مؤتمر نزع السلاح المصادقة بالتفاوض على عدد من المعاهدات الرئيسية في ميدان أسلحة التدمير الشامل. ومع ذلك، فإن التحول العميق لتحديات السلم والأمن الدوليين في السنوات الأخيرة قد سلط الأضواء على مسألة الأسلحة التقليدية كذلك. وتستمر هنغاريا في تأكيدها على أهمية العثور على مكان ملائم لهذه المسألة في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وتحت بند جدول الأعمال الخاص بالشفافية في مجال التسلح، تُعبر هذه الهيئة مناسبة للغاية لوضع تدابير لتعزيز وتوسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. إن غياب عمل المؤتمر في هذا السياق يتناقض بصورة صارخة مع الدور المتنامي للترتيبات والاتفاقيات الإقليمية. وتعرب هنغاريا عن ترحيبها بحقيقة أن عملية تحديد الأسلحة قد أصبحت جزءاً مكملاً للتسوية السلمية في البوسنة والهرسك. وقد حفظت بالفعل المفاوضات في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اتفاقاً حول تدابير بناء الثقة. وهذا بدوره سوف يهيئ الأساس لمعاهدة للحد من الأسلحة شبيهة بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا قبل انسحاب قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. وهذه التدابير هي على رأس قائمة أولويات نزع السلاح في حكومتي لأن المراقبة الفعالة لمخزونات الأسلحة الضخمة على أراضي يوغوسلافيا السابقة سوف تساعده أيضاً كشرط أساسى للتنفيذ السلس لمعاهدة قوات الأسلحة التقليدية في أوروبا. ويقيناً سوف يكون المؤتمر قادراً على الاستفادة من تجربة تحديد الأسلحة التقليدية هذه في إطار الجهد الدولي المبذولة لتنفيذ معاهدة سلام.

ومن الواضح أن المهام التي تنتظرنا تتطلب تمثيلاً كافياً للمجتمع الدولي في أعمالنا. وليس من الممكن تأجيل التوسيع الهام لعضوية المؤتمر أكثر من ذلك، دون المجازفة بنسف مصادقته. ويحدونا الأمل في أن تسمح الظروف بتنفيذ المقرر الوارد في الوثيقة CD/1356 قبل استكمال مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب بالنظر لما لهذا الصك القانوني من وزن خاص.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعلان عن قرار حديث لحكومة هنغاريا يتعلق بسلاح من أشد أنواع الأسلحة التقليدية فتكاً، ويعكس تأييدنا للمبادرات المتعددة الأطراfs لتقليص معاناة ضحايا الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولكي تسهم حكومتي في إزالة هذا التهديد الكبير، وخاصة للسكان المدنيين، فقد اعتمدت المرسوم رقم ١٩٩٥/١١٢٤ بإعلان وقف اختياري لتصدير وإعادة تصدير كافة أنواع الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويتعين اعتبار هذا التدبير كاستمرارية ودعاية قانونية للوقف الاختياري القائم فعلاً لأن هنغاريا توقفت عن تصنيع وتصدير الألغام الأرضية منذ أكثر من عقدين. ونتوقع أن تؤدي المرحلة الأخيرة من المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة إلى تعزيز شامل لهذا الصك الرئيسي للقانون الإنساني الدولي عن طريق وضع قواعد جديدة أكثر فعالية لاستخدام ونقل الألغام الأرضية.

الرئيس: أشكر ممثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل باكستان، السفير أكرم.

السيد أكرم (باكستان): السيد الرئيس، مقدّر لكم القيام بدور مركزي في كتابة فصل هام في تاريخ نزع السلاح. لقد باشرتم رئاسة المؤتمر في وقت بدأنا فيه مناقشة الشكل النهائي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ومن المصادفات أن تعملوا بصورة متزامنة كرئيس مقتدر جداً ونشط للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. والأعباء الملقاة على كتفكم ثقيلة. غير أن كتفكم يتسعان لها. ونحن على ثقة من أنكم أكثر من أهل لتحديات منصبكم التوأم.

إنكم كرئيس تسرون على خطى صديقنا، السفير يو آي سفير ميانمار. ومن الصعب السير على الخطى. وأثناء رئاسة السفير آي، حقق مؤتمر نزع السلاح توافقاً نادراً في الآراء - ولا أقصد ذلك التوافق الخاص بإنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وإنما ذلك المتعلقة بالالتزام المخلص للسفير آي بانجاح هدفنا المشترك، وعزمه الراسخ على تقديم أعمالنا، بما تميز به من لطف وجاذبية ودعاية ووقار. كما أرجو أن تسمحوا لي بانتهاز هذه الفرصة للوفاء بالواجب الباعث على السرور ، ألا وهو الترحيب بجميع زملائنا الجدد في مؤتمر نزع السلاح. لقد انضموا إلينا في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات حاسمة لنزع السلاح على المستوى العالمي. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لاشترك وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية ولايتني في مداولاتنا في الأسبوع الماضي، واليوم اشتراك نائب وزير خارجية بولندا ويزنر، الخبير المتخصص في نزع السلاح، والوزير ال-australian كوستيللو.

ولأكثر من ثلاثة عاماً، يطالب الناس من ذوي النوايا الحسنة في جميع أنحاء العالم بعقد معاهدة حظر شامل للتجارب. ونحن الآن على مرأى من هذا الهدف. وبرغم أن ذلك جاء متأخراً، فهو أفضل من عدم مجراه. ودائماً ما يعتبر المجتمع الدولي معاهدة الحظر الشامل للتجارب على أنها عنصر أساسي في المساعي الرامية إلى تشجيع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وفي هذه المراحل الأخيرة من مفاوضاتنا، من الأمور الحيوية ضمان أن تتحقق معاهدة الحظر الشامل للتجارب هذين الهدفين اللذين يكمل أحدهما الآخر. وفي جلساتنا الأخيرة سمعنا بيانات مثيرة عن الصلة بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب ونزع السلاح النووي. ويود البعض أن يجعل أحد هما متوقفاً على الآخر. ويعتقد آخرون أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض فقط على معاهدة الحظر الشامل للتجارب وفيما بعد على حظر المواد الانشطارية وترك نزع السلاح النووي للدول الحائزة لأسلحة نووية.

ولا أريد اليوم أن أدخل في هذا النقاش. فإن دافعنا لضبط النفس هو الرغبة في الحفاظ على الجو السياسي الإيجابي الذي يعتبر أساسياً لنجاح مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب في أقصر وقت ممكن. على أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب لن تكون "نهاية التاريخ" لمؤتمر نزع السلاح، وإنما البداية. ولسوف نعود، قريباً جداً، إلى مسألة نزع السلاح النووي والدور الذي يستطيع مؤتمر نزع السلاح أن يقوم به. بل وينبغي له القيام به، في هذا الصدد لتحقيق أمناني المجتمع الدولي وخلق الظروف اللازمة للسلم والأمن في القرن الحادي والعشرين.

إن نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب، التي قدمها في الأسبوع الماضي وزير خارجية إيران ولايتني إلى مؤتمر نزع السلاح، توضح أننا على مقربة من النقطة التي يمكن فيها تصور قيام معاهدة محددة لحظر التجارب. ويتأكد هذا الانطباع من "المعاهدة النموذجية" التي قدمها اليوم السيد كاستيللو، الأمين الدائم لوزارة الخارجية ال-australianة. ونعرب عن ترحيبنا بكل من المبادرتين الإيرانية وال-australianة. وكل من هذين النصين من شأنه أن يسهم إسهاماً مفيداً في عملية التفاوض على لغة توفيقية متفق عليها لشتى عناصر معاهدة

الحظر الشامل للتجارب. ومع ذلك، ينبغي أن نركز نظرنا على التصدي للمسائل السياسية الرئيسية البارزة، وبذا نضع معاهدة سلية ذات مصداقية للحظر الشامل للتجارب - معاهدة من شأنها أن تحظى لا بمساعدة كل الدول فحسب، بل أيضاً عامة الناس في جميع أنحاء العالم الذين ينتظرون بصير هذا التدبير الخاص بنزع السلاح طوال عقود طويلة ومن خلالآلاف التجارب النووية.

وأعتقد أنتا جمياً متتفقون على أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ينبغي أن تحظر حظراً شاملـاً جميع تفجيرات التجارب النووية. والنص الاسترالي الخاص بنطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب بسيط وواضح المعالم. ومع ذلك، فإن هذا النص لم يهدئ تماماً من مخاوف إمكانية تأويل بعض أشكال تفجيرات التجارب النووية على أنها خارج نطاق حظر التجارب وتمكن الدول الحائزة لأسلحة نووية من مواصلة التطوير النووي لأسلحتها. وقد أعربنا جميعاً عن ترحيبنا بال موقف الذي تبنته في شهر آب/أغسطس الماضي فرنسا والولايات المتحدة، ولاحقاً المملكة المتحدة. بالاشتراك في معاهدة حظر شامل للتجارب قوتها التدميرية صفر. وأيدت الصين لغة محددة لحظر جميع التجارب التي "تطلق" طاقة نووية. وتمضي بعض المقترنات الأخرى أبعد من ذلك في السعي إلى حظر جميع التجارب، حتى وإن لم تكن توفر فيها شروط "التفجيرات". ويعتبر وفدي أنه من الأمور الأساسية ضمان أن تحظر لغة المعاهدة التي تتفق عليها حظراً شاملـاً وتاماً كافة تفجيرات التجارب النووية التي يمكنها أن تسهم في التطوير النوعي لأسلحة النووية. وفي مفهومنا أن الحظر إلى مستوى "القوة الصفرية" أو "القوة المنعدمة" يمكن أن يساعد في وقف هذا التطوير النووي للأسلحة النووية. ويتعين إدماج هذا "الفهم" على النحو الواجب في المعاهدة نفسها. ويتعين صياغة لغة ملائمة لهذا الغرض.

وأحيط الوفد الباكستاني علماً بوجه خاص بالبيان الذي ألقاه هنا يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير السيد هولوم، مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح للولايات المتحدة والذي يفيد بأن حظر التجارب سوف يساعد على وقف "تطوير مجموعة واسعة من الأسلحة الجديدة". وذكر من بينها "أسلحة نووية موجهة بالطاقة"، ولaser الأشعة السينية المفجرة للتفجيرات النووية، و"أسلحة النبضات الكهرومغناطيسية المعززة"، وأسلحة الموجات الدقيقة، وأسلحة الإشعاعية المتقدمة". وهذه التأكيدات تتصل اتصالاً مباشراً بنطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب. كما ينبغي لها أن تتجلى على النحو الواجب في نص المعاهدة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أن توضح أن تطوير هذه المنظومة الجديدة والغريبة من الأسلحة النووية سوف يحضر كلية بعد عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

ولا ينبغي لمعاهدة حظر التجارب النووية أن تكون شاملة وحسب، وإنما ينبغي أيضاً أن تكون قابلة للتحقق الفعـالـ. ومع ذلك، وبالنظر لما تملكه على الأقل بعض الدول النووية من قدرات لـإجراء تجارب ذات قوة منخفضة للغاية، فسوف يتعين أن نعتمد اعتماداً كبيراً على حسن نواياها ومسؤولياتها في احترام الحظر الشامل للتجارب نصاً وروحـاًـ. وفي إطار الحدود التي تفرضها التكنولوجيا، هناك اقتراحات مطروحة أمامـناـ الآن لإيجاد نظام رصد دولـيـ يمكن تنفيذه وذـيـ مصداقـيـةـ معقولـةـ. ومن شأنـهـ هذاـ النـظـامـ للـرـصدـ الدـولـيـ أنـ يـوـفـرـ إـمـكـانـيـةـ مـتـسـاوـيـةـ لـجـمـيعـ الدـوـلـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ بـيـانـاتـ وـمـعـلـومـاتـ. ولا زـلـناـ مـنـفـتـحـيـنـ عـلـىـ اـقـتـرـاحـاتـ تعـزـيزـ نـظـامـ الرـصـدـ الدـولـيـ عـنـ طـرـيقـ قـيـامـ الدـوـلـ الـأـعـضـاءـ بـتـوـفـيرـ الـبـيـانـاتـ عـلـىـ نـحوـ يـتـصـفـ بـالـشـفـافـيـةـ وـالـإـنـصـافـ. وـمـعـ ذـلـكـ، لـنـ يـكـوـنـ هـنـاكـ تـوـافـقـ فـيـ الـآـرـاءـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـمـشـرـوـعـيـةـ الـبـيـانـاتـ أـوـ الـمـعـلـومـاتـ الـخـارـجـةـ عـنـ نـظـامـ الرـصـدـ الدـولـيـ وـالـتـيـ يـمـكـنـ لـمـجـرـدـ عـدـدـ ضـئـيلـ مـنـ الدـوـلـ اـسـتـخـدـامـهـاـ عـلـىـ أـسـاسـ تـعـسـفـيـ. وـسـوـفـ يـرـفـضـ رـفـضـاـ تـامـاـ أـيـ اـقـتـرـاحـ يـسـعـيـ إـلـىـ إـضـفـاءـ الـشـرـعـيـةـ عـلـىـ مـعـلـومـاتـ مـجـمـعـةـ بـصـورـةـ سـرـيـةـ أـوـ

مقنعة - أي المعلومات والممارسات التي يمكن استخدامها لأغراض تتجاوز متطلبات معاهدة الحظر الشامل للتجارب أو لا تتصل بها.

وهناك اتفاق عام على ضرورة أن يكون التفتيش الموقعي نادراً ولا يلتجأ إليه إلاً كملازم آخر لحل مسائل التقيد. ولا يمكن ضمان هذا المبدأ، الذي تؤيده تأييداً كاملاً، إلا في حالة تنشيط التفتيش الموقعي نتيجة حدوث ظواهر يكشفها نظام الرصد الدولي وتخضع لإجراء موافقة من المجلس التنفيذي. إن استخدام الوسائل التقنية الوطنية، التي لا يملكها سوى عدد قليل بل ولا يفهمها إلاً عدد أقل، سوف يترك المجال مفتوحاً أمام إمكانية إساءة استخدام التفتيش الموقعي لأغراض أخرى غير التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ولا يمكن استبعاد إساءة استخدام التفتيش الموقعي حين يكون مصدر الدليل موضع شبهة وحين تستبعد الهيئة المسؤولة في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب من النظر في طلب التفتيش الموقعي. ولذلك، لا تستطيع تأييد ما يسمى بعمليات رصد التجارب النووية التي لا تكون جزءاً من شبكة الرصد الدولي، لا كعامل مكمل لنظام الرصد الدولي أو كآلية موازية للتحقق.

وإجراء التفتيش الموقعي، نتصور تسلسلاً ينبغي أن يتضمن كشف نظام الرصد الدولي لظاهرة غامضة وإجراء عملية ضرورية للتشاور والتوضيح ينبغي، في حالة فشلها، أن تتمكن المجلس التنفيذي من النظر في طلب إجراء تفتيش موقعي. وينبغي أن يتخذ قرار التفتيش الموقعي بأغلبية الثلثين. وحتى فيما يتعلق بالدليل "السرير الزوال" يمكن استخدام إجراءات ملائمة تلبي المطلب الأصيل وهو أن يتصرف المجلس التنفيذي بهمة عند تقديم دعوى وجيهة تستند إلى شبكة التحقق التي يملكها ويشغلها المجتمع الدولي.

ويعرب الوفد الباكستاني عن ارتياحه للأعمال الهامة المنجزة في سياق مركز البيانات الدولي. وهذا مجال آخر يلزم فيه إجراء مزيد من المشاورات والمداولات لبلورة اتفاق.

وفي الجو المشحون سياسياً الذي يحيط، لسوء الحظ، بمعاهدات معاهدة الحظر الشامل للتجارب، تنتشر الشائعات بشأن المواقف الحقيقة لشئون الدول. ومع ذلك، وحتى في قاعة "المرايا الخادعة" هذه، علينا أن تكون واضحين بشأن بعض الحقائق الأساسية. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب يجب أن تكون شاملة، لا في حظر جميع التجارب النووية فحسب، بل أن تكون شاملة أيضاً في ضمان التزام بعدم إجراء التجارب من جانب جميع الدول القادرة على إجرائها. إن التفاؤل بشأنبقاء بعض تلك الدول خارج المعاهدة، ما هو إلا دعوة إلى انهيار المعاهدة. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب هي معاهدة "كل شيء أو لا شيء". ولا يمكن أن تكون "جزئية" بأي حال. وسوف تصر باكستان على أنه لكي تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب حيز التنفيذ، ينبغي أن تقتيد بها جميع الدول الحائزه لأسلحة نووية والدول ذات القدرة النووية.

وتريد باكستان معاهدة جيدة - معاهدة تجتذب إنضماماً عالمياً. ونود أن نعتقد هذه المعاهدة في أسرع وقت ممكن. ونعتقد أن صياغة نص المعاهدة ليس هو الجزء الصعب. وما يقف في طريق معاهدة الحظر الشامل للتجارب الآن هو القرارات السياسية الحاسمة التي يجب اتخاذها من جانب بعض المشتركين الهامين في هذه المحادثات. إن الخيار الذي نواجهه هو مستقبل نووي أو غير نووي لعالمنا. والاختيار واضح.

الرئيس: أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة اليّ. والآن أعطي الكلمة لممثلة فرنسا، السفيرة بورجوا.

السيدة بورجوا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء أن

أهئكم على سعة الرؤية، والنهج динاميكي، والمرؤنة، التي أظهرتموها منذ أن توليت رئاسة المؤتمر في مرحلة حرجة من مفاوضاتنا. ويسريني أن هذا المؤتمر يسمح للمشترkin بشغل منصبين في آن واحد - وهو أمر مثار جدل كبير في ديمقراطياتنا - لأن هذه الظاهرة تتيح لي أيضاً الفرصة لتهنئكم على السهولة التي تنفذون بها مهمتكم المزدوجة، مهمة رئيس المؤتمر والمهمة الأساسية وهي رئيس اللجنة المخصصة لمعاهدة حظر التجارب النووية. وإمكانكم الاعتماد على الاستعداد التام لبلدي ووفدي فيبذل كل ما في وسعنا لمساعدتكم، إذا لزم الأمر، في قيادتنا جميعاً، نحو النجاح. وأود في الوقت نفسه أن أعرب عن التقدير لأسلافكم، وخاصة آخرهم، سفير ميانمار، الذي تسببت مهاراته في تمكيننا جميعاً من استئناف أعمالنا مرة أخرى بلا تأخير.

في يوم 11 أيار/مايو 1995 قامت فرنسا، مع ما يزيد على 170 بلداً من البلدان الموقعة الأخرى على معاهدة عدم الانتشار، بتجديد التزامها بالعمل في اتجاه الهدف النهائي للمجتمع الدولي وهو نزع السلاح النووي في سياق نزع السلاح العام والكامل. واتساقاً مع القرارات المعتمدة بتوافق الآراء فيما يتعلق بهذا الموضوع في الجمعية العامة للأمم المتحدة، قمنا أولاً بتوجيه جهودنا نحو سرعة عقد معاهدة لحظر الشامل للتجارب النووية. ومن شأن هذه المعاهدة أن تخدم كلاً من قضية نزع السلاح النووي وقضية عدم الانتشار، التي تتصل بها اتصالاً لا فكاك منه. وهذه هي المهمة التي تجمعنا اليوم. وفي هذا السياق تعرب فرنسا عن ترحيبها بالمبادرة التي اتخذتها استراليا اليوم، بعد إيران، في تقديم مشروع معاهدة كان لجيئتها وطابعها الطموح تأثيراً علينا في البيان الذي تفضل ممثل ذلك البلد بإلقائه. وسوف تدرس سلطات بلدي بعناية هذين الاسهامين. وهما يستجيبان لتوقعات المجتمع الدولي، بل لتنفيذ صبره في الواقع. وباقترابهما حلولٍ كاملة ومستقرة، فإنهما يُظهران أن هدف عقد المعاهدة في هذا الصيف، بحيث يتم التوقيع عليها في الخريف، ليس بعيداً عن المتناول.

وزيادة على المهام الكبيرة الداخلة في معاهدة حظر التجارب النووية، ارتفعت أصوات تطالب الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية، والتي تتحمل بهذه الصفة مسؤوليات خاصة، بأن تمضي إلى أبعد من ذلك. وهذا ما فعله بلدي الآن، من خلال إعلان رئيس الجمهورية يوم 22 شباط/فبراير باتخاذ سلسلة من التدابير التي سوف أسمح لنفسي بتبادرها. إن رئيس الجمهورية استخلص أولاً نتائج قرارنا بوضع نهاية لتجاربنا النووية والانضمام إلى بروتوكولات معاهدة رارتونغا التي سيتم التوقيع عليها في نهاية شهر آذار/مارس. وأعلن إغلاق موقع التجارب النووية في المحيط الهادئ في موروروا وفانغاتوفا. وإغلاق فرنسا لموقع تجاربها، فإنها بصفتها دولة نووية قامت بحركة استثنائية. وتشهد هذه الحركة على رغبتها المستمرة في أن تفعل ما في وسعها لتشجيع النجاح في المشروع الذي بدأناه. كما تشير هذه الحركة إلى ثقتها في امكانية النجاح. وأنا على ثقة من أنكم جميعاً تقدرون ما يعنيه هذا القرار في قيمته المحسوسة، بل وكرمز أيضاً.

وتجاوزاً لمعاهدة حظر التجارب النووية، فإن إعلان أيار/مايو ١٩٩٥ فيما يتعلق بالمبادئ والأهداف، يعهد لمؤتمر نزع السلاح بهدف ثان يأتي بعدها مباشرة في ترتيب الأولويات. وإنني أشير إلى عقد معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأغراض العسكرية، وهي ما تعرف بمعاهدة "وقف" انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. إن فرنسا، التي سبق لها أن أوقفت انتاج البلوتونيوم للأغراض العسكرية، قررت يوم ٢٢ شباط/فبراير إغلاق مصنع بيرلات للتخصيب العالي الذي كان ما يزال قادراً على انتاج يورانيوم عالي التخصيب لأغراض الدفاع الوطني. وبموجب هذا القرار تكون فرنسا قد أوقفت من جانب واحد انتاج المواد الانشطارية لتصنيع الأسلحة وغيرها من الأجهزة التفجيرية النووية. واسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن يدرك المجتمع الدولي أن ذلك هو عالم تُظهر الإتجاه الذي ينبغي لنا الآن توجيهه جهودنا فيه بلا تأخير. وعلى أية حال، فذلك هو طموح بلدي.

وأخيراً، أعلن رئيس الدولة الفرنسية عن تخفيضات جديدة من جانب واحد في مخزوناتنا النووية: تخفيضات من حيث الكم كنتيجة لإغراق موقع Plateau d'Albion وتفكيك الـ ٣٠ قذيفة من قذائف Hades التي حفظت حفظاً واقياً؛ وتخفيضات هيكلية أيضاً، لأن فرنسا بموجب هذا القرار تخلت عن عنصر ردعها الحالي المُقام على الأرض، وكذلك عما تملكه من قذائف قصيرة المدى. وتتلاءم هذه التخفيضات تماماً مع عقيدتنا في الردع القائم على مفهوم الكثافة الصارمة. إن نتائج السلسلة الأخيرة من التجارب النووية، وكذلك التغيير في المناخ الدولي، قد مكّنت من هذا التغيير. وأود الإعراب عن الأمل في أن تساعد هذه القرارات الجديدة، كشأن القرارات التي اتخذها سابقاً شركاء آخرون، في زيادة الثقة الضرورية فيما بين دولنا، وأمننا، وشعوبنا، لكي يُظهروا مقدرتهم على العمل معاً لتعزيز السلام.

الرئيس: أشكر ممثلة فرنسا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن
أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية، السفير ناصري.

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية): لم آخذ الكلمة اليوم لتقديم بيان، وإنما لمجرد مداخلة مقتضبة أود فيها، من جانبي، أن أعرب عن ترحبي الحار بالسفير ويزنر، وزير الدولة والنائب الأول لوزير الشؤون الخارجية لبولندا، والسيد ميخائيل كوستيللو، أمين إدارة الشؤون الخارجية والتجارة لاستراليا، في مؤتمر نزع السلاح. إن وفدي يقدر للغاية وجودهما هنا واسهاماتهما اليوم. وفضلاً عن ذلك، أود أن أعرب عن تقديرني وعرفاني لما أظهرته استراليا مرة أخرى من التزام بتقديم قضية نزع السلاح في شتي المجالات وللمبادرة المحددة المقدمة اليوم فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وأعرب عن اعتقادي أن التزامن القريب لمبادرتي وإيران واستراليا، على ما هما عليه من استقلال، يثبت بصورة أكبر إمكان وجود العناصر الضرورية لمعاهدة تحظر التجارب النووية حظراً شاملًا، وأن القرارات السياسية هي المطلوبة لاستكمالها في هذه المرحلة.

إن المعاهدات الدولية لا بد عادة أن تمر بثلاث مراحل متميزة نوعاً قبل استكمالها. وهذه هي الحال ب بصورة خاصة في مؤتمر نزع السلاح. فالمرحلة الأولى تدرس عادة لتحديد المسائل التي تعتقد الدول المتفاوضة ضرورة ادراجها في صلب المعاهدة. وبالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب فقد تجاوزنا هذه المرحلة في نهاية عام ١٩٩٣ وبداية عام ١٩٩٤ تحت رئاسة السفير تاناكا. وفي المرحلة الثانية، تشتراك الدول المتفاوضة في مداولات حول شتى جوانب المعاهدة وتدرس تفصيلات كل مسألة. وتتبلور هذه العملية

عادة في نص متداول. وبالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، شكل تقديم السفير مارين بوش للنص المتداول نقطة حاسمة في المفاوضات، وفي اعتقادي أن المؤتمر يظل مدينا له لهذا الإسهام الهام الذي جاء في الوقت المناسب. أما المرحلة الثالثة فهي التي تُجرى فيها المفاوضات لاستكمال نص المعاهدة. وإنني أشير هنا إلى المفاوضات بمعناها الحقيقي وعملية الأخذ والعطاء الفعلية. وهذه هي أشد المراحل حرجاً في عملية صياغة المعاهدة. وأعتقد أننا قد مررنا واستكملنا المرحلتين الأولى والثانية، لكنني لا أستطيع القول بأي درجة من اليقين أننا دخلنا هذه المرحلة الثالثة حتى الآن. واعتقد أن ما فعلناه وما فعلته استراليا هو تسهيل الدخول في هذه المرحلة. وهذه مرحلة حاسمة يفترض فيها أن تحاول المفاوضات عرض صورة لحل توقيفي نهائي ممكن من منظور موقف المتفاوضين. وتقدم مبادرتنا إيران واسترالية نصين توقيفين محتملين يراعيان، بشكل يؤمن أن يكون متوازناً، شتي المواقف التي عرضها محدثونا حتى الآن. وتبقى فترة تقدر بـ 10 أسابيع لاستكمال المفاوضات. ولن تُعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب ما لم تدخل سريعاً جداً في مرحلة نهائية من المفاوضات ترمي إلى إبراز الشكل النهائي للمعاهدة. وإذا ما ساعدت مبادرتنا في مجرد البدء في عملية الأخذ والعطاء وتشجيع المتفاوضين على تعميق مستوى المفاوضات، فأظن أنهما تكونا قد حققتا غرضهما.

ولحسن الحظ، فإننا نعي جماعتنا ما عهد اليها من مسؤولية هامة. إن عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب هو الرغبة الجديدة للمجتمع الدولي كلها. وهو أحد القرارات الرئيسية المتخذة في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار المعقوف في نيويورك. إننا نود المساعدة حقاً في ضمان تجسيد هذا القرار. وسوف يعقب ذلك استهلاك المفاوضات المتعلقة بمعاهدة "وقف" انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. إن الأساس الخاص باتفاق لإنشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض موجود فعلاً. وينبغي لنا في الوقت نفسه زيادة تركيزنا على عملية خفض الأسلحة النووية وحتى إزالتها النهائية. إن دور مؤتمر نزع السلاح هنا دور أساسى. وأأمل أن نتمكن قريباً من إنشاء اللجنة المخصصة للبدء في مناقشات واتفاقيات شاملة ترمي إلى إزالة جميع الأسلحة النووية في إطار زمني محدد هنا في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بياته. والآن أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا، السفير أرمسترونج.

السيد أرمسترونج (نيوزيلندا): أقدم لكم، سيادة الرئيس، أحر تهاني نيوزيلندا لاعتبارين اثنين: أولاً، لمباشرتكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وثانياً، لانتخابكم رئيساً لمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ويحمل كل من المنصبين مسؤولية ثقيلة في وقت يتربّط فيه المجتمع الدولي أبناءً عن إحراز تقدم نحو عقد معاهدة طال السعي من أجلها. وتقدم لكم كامل تعاوننا وتأييدنا في مساعدكم. كما أنتهز هذه الفرصة لأقدم شكرنا لسلفيكم، السفير بن جللون - تويمي سفير المغرب، والسفير يو آي سفير ميانمار، اللذين عملاً بنشاط لضمان الاستئناف السريع للمفاوضات في المؤتمر هذا العام.

وحتى الآن أجريت هذا العام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب في ظل مناقشات مكثفة حول الاستلزمات بنزع السلاح النووي. ولا مبالغة في القول بأن استمرار الصين واستئناف فرنسا للتجارب النووية فور انتهاء مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو الماضي كانا بمثابة تحدي لثقة الدول الأطراف غير الحائزة لأسلحة نووية في تلك المعاهد. ومنذ ذلك الوقت والدول غير الحائزة لأسلحة نووية

تسعى لما يطمئنا في أفعال وتصريحات الدول الحائزة لأسلحة نووية بأننا جمیعا على الدرب المؤدي الى الهدف الذي أیده مؤتمر التمدید وهو إزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة. وأود أن أذكر هنا بعض التطورات التي حدثت في الأشهر الأخيرة والتي تشير الى وجود اتجاه ايجابي.

إن فرنسا، وهي واحدة من دولتين حائزتين لأسلحة نووية قاما بإجراء تجارب نووية أثناء تلك المفاوضات في وجه معارضة دولية عارمة، أعلنت الآن إنهاء هذا النشاط كلية. وفي ٢٢ شباط/فبراير رحبت بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ بتأكيد إغلاق موقع التجارب الفرنسية.

إن الدول الثلاث الحائزة لأسلحة نووية، التي نأت طويلاً عن الالتزام الكامل باحترام اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ خالية من الأسلحة النووية، قد التزمت الآن بتأييد هذه المعاهدة، وبذا أنهت الى الأبد تاريخاً طويلاً من إجراء التجارب على أشد أسلحة العالم دماراً في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وأعلنت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة أنها سوف توقع على البروتوكولات في المستقبل القريب. وتعرب نيوزيلندا عن ترحيبها الكبير بهذه الخطوة.

وأعلنت مناطق أخرى من العالم - في أفريقيا وجنوب شرق آسيا - عن تطلعها لأن تكون خالية من الأسلحة النووية، وهي تسعي الآن للحصول على تأييد الدول الحائزة لأسلحة نووية.

وإن موافقة مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، في أواخر كانون الثاني/يناير، على التصديق على الاتفاق الثاني لخفض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت ٢") قرّبت من توقعات إجراء مزيد من التخفيفات في المخزونات النووية في الولايات المتحدة وروسيا بحلول عام ٢٠٠٣ أو قبله. ونطلع الى أن يتخذ البرلمان الروسي (الدوما) إجراءً مماثلاً، وأن يخصص ما يكفي من الموارد لتنفيذ هذا الاتفاق.

وأعلن رئيس فرنسا، في يوم الخميس الماضي، أن فرنسا سوف تلغي تدريجياً إحدى قدراتها النووية بوقف كافة العمليات ذات القواعد الأرضية. كما انضمت فرنسا الى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الإعلان عن إنهاء انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة.

وهذه خطوات إيجابية. ومع ذلك، لا تستطيع الدول الحائزة لأسلحة نووية الاكتفاء بها، وهي الدول التي تحمل مسؤولية خاصة في التقدم نحو نزع السلاح النووي. فمن الضروري تحقيق المزيد بعزم ومنهجية. والدول التي ألمت نفسها بعدم اتباع الخيار النووي من حقها المشروع أن تضغط من أجل الخطوات التالية الرامية الى نزع السلاح النووي. وتعرب نيوزيلندا عن رغبتها في أن ترى أكبر بداية ممكنة للمفاوضات التي تستهدف حظر انتاج المواد الانشطارية لأسلحة نووية والبيئات النووية الأخرى، حتى قبل عقد المفاوضات المقبلة لمعاهدة "وقف" انتاج المواد الانشطارية لاغراض العسكرية، علينا أن نسعى أيضا الى التوصل الى توافق في الآراء حول ما ينبغي أن تكون عليه الخطوات المنطقية التالية بعد ذلك. وقد تقدمت نيوزيلندا فعلاً باقتراح - اتفاقاً قابلاً للتتفاوض والتحقق لحظر انتاج الأسلحة النووية في المستقبل. ونعرب عن أملنا في أن تطرح لجنة كابيرا، التي ترحب بها، مقترحات ذات صلة.

ومن الملائم أن تبدأ جميع الدول التفكير في ما هو الموقف المناسب الذي يتحقق فيه بغایة اليسر إحرار تقدم بشأن خطوات محددة متفق عليها، بما في ذلك الدور المحتمل لهيئة متعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح. وتأكيد نيوزيلندا البحث عن حل وسط بشأن هذه المسألة شرع فيه سلفكم وتعهدتم، سيادة الرئيس، بمواصلته.

وفي التخطيط للخطوات التالية، لا ينبغي أن تغيب عن ناظرنا حقيقة أن هدف نزع السلاح النووي لا يمكن تحقيقه ما لم نكن على استعداد لاتخاذ الخطوة الأولى الرئيسية ونجعل من غير الممكن بعد الآن ادخال تعديل له مغزاه على الأسلحة النووية أو تصميم أسلحة جديدة من خلال التجارب. وهذا هو السبب الذي دفع نيوزيلندا، إلى جانب دول أخرى كثيرة مماثلة في هذه القاعة، إلىمواصلة بذل جهودها من أجل معاهدة الحظر الشامل للتجارب. والآن وقد اقتربنا كثيراً من هذا الحظر، فمن دواعي الانزعاج أن تصطدم المفاوضات بمتطلبات متزايدة، أو بالعكس بالتشكك، فيما سوف يعني هذا الحظر بالنسبة لنزع السلاح النووي. وتعتقد نيوزيلندا من جانبها اعتقاداً راسخاً أن هذه خطوة أساسية.

وباتخاذ هذه الخطوة الأولى بمنع إجراء تعديلات لها مغزاً في الأسلحة النووية أو تصميم أسلحة جديدة، فإننا نسهم في كل من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. على أنه من الأمور البالغة الأهمية أن نعزز القواعد الدولية المناهضة لأى تطوير للأسلحة النووية، وتقييد تطوير استراتيحيات جديدة تقوم على أساس وزع الأسلحة النووية. ولذلك، فإن الآثار المتترتبة على عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب تقوم حقاً على أساس عدم انتاج أي أسلحة بدون استثناءات، تتجاوز كثيراً الأنشطة التي تحظرها، وللهذا السبب تعتبر هذه الخطوة ذات معنى، فضلاً عن كونها خطوة أساسية، نحو هدف إزالة الأسلحة النووية.

وقد سبق أن ذكرت أهمية إحرار تقدم واضح ومطرد نحو نزع السلاح النووي، وفائدة إجراء مناقشات حول الخطوات التالية التي قد تعالج في سياق متعدد الأطراف. وتشترك نيوزيلندا دول أخرى كثيرة فيما تراه من إمكان مواصلة تلك الأنشطة الهامة بصورة موازية لـأعمالنا المتعلقة بهدفنا النووي ألا وهو عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب، دون ما حاجة إلى أي ربط مباشر أو مشروطية.

وإذا كان لي أن أنتقل الآن إلى مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب، تعتبر نيوزيلندا أن التقدم المحرز حتى الآن تقدم ايجابي، لكنه غير كاف. والمطلوب الآن ليس مجرد العمل الشاق. إذ ينبغي أن يكون هناك وضوح جديد في طبيعة المهام التي تنتظرنَا. وعليينا أن نفصل الأجزاء الأساسية من النص التي يمكن الاتفاق عليها بسهولة عن تلك المسائل الصعبة التي يتطلب حلها بذل كل جهودنا. ثم تنشأ الحاجة إلى أن نطبق إرادة سياسية جديدة ومقصودة لا يجاد حلول لتلك المسائل الجوهرية. ومن الأهمية بمكان الاهتمام من المفاوضات في وقت يسمح بالتوقيع على المعاهدة الجديدة في مستهل الجمعية العامة القادمة. وفي هذا السياق، نعرب عن ترحيبنا الحار بنص المعاهدة النموذجي الذي قدمته استراليا لنا اليوم، في البيان الذي ألقاه السيد وزير الشؤون الخارجية والتجارة. كما نشكر إيران لاسهامها. وقد توقع كلاهما الحاجة الملحّة إلى وضوح أكبر في هذه المرحلة من المفاوضات. وإننا لعلى كامل الثقة من أنكم، رئيس للمفاوضات، سوف تستفيدون بأقصى قدر ممكن من هذين التصينين المقدمين من استراليا وإيران في محاولة زيادة تركيز جهودنا من أجل العثور على حلول عملية ومقبولة للمسائل الأساسية.

وأهم ما يشغل بال نيوزيلندا في هذه المفاوضات هو وقف جميع التجارب النووية وحضرها بأسرع ما يمكن. فهذه معااهدة لن تترتب عليها التزامات قانونية بعيدة الأثر وحسب، وإنما سيكون لها أيضاً قوة معنوية عظمى. وسوف تكمن قيمتها في وجودها كما ستكون بنفس القدر في تفاصيل نصها. ولهذا السبب نؤيد صيغة بسيطة لدخولها حيز التنفيذ بحيث لا تسمح لأي دولة باحتجاز المعااهدة كرهينة.

وبدخول المعااهدة حيز التنفيذ، ينبغي أن توفر لمنظمة المعااهدة وسائل سهلة لاكتشاف أي أحداث مريرة، وتسلیط الضوء على أية انتهاكات. ويعتبر اسهام الخبرة النيوزيلندية للمساعدة في وضع نظام رصد دولي دليلاً على اهتمامنا بالتحقق الفعال الذي يكون في مقدورنا ممارسته.

ودور مركز البيانات الدولية هو تمكين كافة الدول الأطراف من رصد المعااهدة. وهذا يعني لنيوزيلندا أنه ينبغي لمركز البيانات الدولية تحليل ما يتلقاه من بيانات بالدرجة التي تكفي لتحذير الدول الأطراف من الأحداث الغامضة. وفي حالة الكشف عن أحداث تشير تساولات حول الالتزام بالمعاهدة، ينبغي أن تكون الدول الأطراف قادرة على استهلال عملية للتقصي في الموقع بلا تأخير. وقد يكون من الضروري اتخاذ تدابير لردع طلبات التقصي الموضعية الاعتسافية لموازنة هذا الحق في التحقيق الفوري، غير أنه لا ينبغي أن يكون هناك مجال لاتباع أساليب التأخير العابثة أو الاعتسافية.

وسوف تدفع نيوزيلندا نصيبها من تكاليف ضمان إنهاء التجارب النووية. كما اتنا على استعداد لاستضافة محطات رصد لنظام الرصد الدولي، والتي تعتبر أساسية لكشف الأحداث التي قد تكون تفجيرات نووية وتحديد أماكنها، والتعرف عليها، هنا بترتيبات التمويل المرخصة بطبيعة الحال. وفي نيتنا مساعدة اللجنة التحضيرية وفي النهاية المنظمة الجديدة للعمل على أساس من فعالية التكاليف، بحيث يمكن تحقيق الوفورات والكافأة، على طريق استخدام قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نتني المساعدة في إدارة تنفيذ المعااهدة عندما يأتي دورنا في المجلس التنفيذي، على أساس الترتيبات العادلة والمنصفة.

وآراؤنا فيما يتعلق بهذه المسائل الأساسية للمفاوضات متفقة مع الاتجاه السائد. ومع ذلك، فإننا على استعداد للعمل مع الآخرين والنظر في البديل العملي والمقبول. وعندما خاطبت سعادة وزير خارجية السويد المؤتمر في بداية هذا الشهر، طلبت إلى كل وفد مشترك أن يكون على استعداد لقبول حل وسط. وفي الأسبوع الماضي، ناشد سعادة سفير المكسيك المؤتمر أن يبذل جهداً أخيراً للاعتدال، أو ضبط النفس، بغية التوصل إلى معااهدة ما زلت نتطلع إليها منذ ٤٢ عاماً. ونؤيد نيوزيلندا هذه النداءات كل التأييد.

إن توقيع انتهاء المؤتمر من مفاوضات معااهدة الحظر الشامل للتجارب قريباً، يثير تساؤلاً حول مستقبل المؤتمر نفسه. إذ أن كل فرد هنا في هذه القاعة على دراية بنشأة مؤتمر نزع السلاح، والأساس الذي يرتكز عليه تكوينه، وجدول أعماله، وطرق عمله. ونحن جميعاً متفقون على أنه مصوب في قالب عتيق، ومن هنا الجهود الجارية للتوصّل إلى اتفاق حول عضوية جديدة، وجدول أعمال عصري، وطرق عمل محسنة.

وقد عيّن المؤتمر، هذا العام، السفير ميغلوبي منسقاً خاصاً لجدول الأعمال، وقد أسعدها أن شارك في مشاوراته في وقت مبكر من هذا الأسبوع. ولقد التزمت، يا سيادة الرئيس، أثناء شغلكم لمنصبكم بالتشاور فيما يتعلق بتنفيذ القرار المتعلق بالتوسيع (CD/1356). واقتراح عضو آخر في المؤتمر، اندونيسيا، أن ينظر

المؤتمر في تنقيح نظامه الداخلي للتصدي للحقائق الجديدة في عالم اليوم، ولاحتمال استخدامه كأداة للخروج من الطريق المسدود أمام تنفيذ CD/1356.

و نيوزيلندا على استعداد للإسهام في الجهود الرامية إلى زيادة قابلية المؤتمر للمساءلة وجعله أكثر فعالية في تنفيذ أولويات المجتمع الدولي. ونظرًا للموارد الكبيرة المتوفرة للمؤتمر، فإن هذه الاصلاحات تتسم نوعاً ما بطابع عاجل في وقت تواجه فيه منظومة الأمم المتحدة برمتها أزمة مالية خطيرة.

وفي سياق المساءلة هذا، نلاحظ أن مستقبل مؤتمر نزع السلاح قد أثير في الفريق العامل الرفيع المستوى لتعزيز منظومة الأمم المتحدة الذي يجتمع في نيويورك. وترى نيوزيلندا أن الهيئة التي لا تعكس التغييرات الأساسية في الأمن الدولي التي حدثت منذ نهاية الحرب الباردة، لا تستطيع أن تخدم المجتمع الدولي الحالي بصورة ملائمة. ولا توجد في أي مجال آخر من مجالات العلاقات الدولية اتفاقات مطروحة للانضمام العالمي، يتم التفاوض عليها في هيئة مغلقة تصرّ على إبقاء البلدان التي تتعرض مصالحها الوطنية للخطر خارج تلك الهيئة المغلقة. وهذه نقطة ضعف في مؤتمر نزع السلاح نسعى إلى ايجاد علاج عاجل لها. ومن شأن الموافقة على انضمام الـ ٢٣ بلداً التي قبلت بالفعل للعضوية، والسماح باندماجها إلى أقصى حد في كافة جوانب أعمال مؤتمر نزع السلاح في هذه الأثناء، أن يساعد على إثبات أن مؤتمر نزع السلاح يظل قادراً على خدمة المجتمع الدولي باعتباره هيئته التفاوضية لاتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. لقد حان الوقت لاتخاذ هذه الخطوة.

الرئيس: أشكر ممثل نيوزيلندا على بياته وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.
أعطي الكلمة لممثل مصر، السفير زهران.

السيد زهران (مصر): السيد الرئيس، هذه هي المرة الثانية التي ألقى فيها بياناً في ظل رئاسة هولندا لمؤتمر نزع السلاح، فأود أن أعبر لكم عن خالص تقديرنا للطريقة المثلية التي تديرون بها أعمال مؤتمر نزع السلاح في نفس الوقت الذي تترأسون فيه اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. كما أنتهز هذه الفرصة لأحيي الدعم الذي يقدمه للمفاوضات الجارية حالياً لإعداد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية السيد فلاديمير بتروفسكي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ونائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل وأعضاء أمانته المؤتمر.

لقد استمعنا اليوم لبيانين هامين ألقاهما شخصيتان مرموقتان من دولتين صديقتين (بولندا واستراليا). تتمتعان بعضوية مؤتمر نزع السلاح وتتميزان بنشاط إيجابي وهام في مفاوضات نزع السلاح وقدم كل منهما مساهمات إيجابية في مداولات المؤتمر. أود أولاً أن أحياي السفير "فيزنر" سكرتير الدولة والنائب الأول لوزير خارجية بولندا وأعبر عن سعادتنا لأن ثلتقي به مرة أخرى في جنيف بعد أن تركها منذ فترة وأنهئت على البيان الإيجابي الذي ألقاه صباح اليوم أمام المؤتمر. لقد تعرض البيان على نحو بناء لعدد من الموضوعات التي يحرى التفاوض حولها لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيث عكس مواقف متقاربة مع المواقف المصرية في المفاوضات. كما أعبر أن ارتياحتنا لمساهمات بولندا الإيجابية في تلك المفاوضات والتي يشهد عليها النشاط البناء الذي قام به السفير "ديمبينسكي" في رئاسة الفريق العامل

المعني بالمسائل القانونية والمؤسسية عام ١٩٩٤ ورؤاسته اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية خلال عام ١٩٩٥.

كما استمعنا باهتمام للبيان الذي ألقاه خلال هذه الجلسة السيد "مايكل كوستيلو" نائب وزير الخارجية والتجارة لاستراليا. وهذه هي المرة الثانية خلال شهر شباط/فبراير الجاري التي يتلقى فيها مؤتمر نزع السلاح نصاً متكاملاً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يقترح فيه حلولاً توافقية لمختلف الموضوعات التي ما زالت موضع خلاف في المفاوضات حول المعاهدة. وتأتي المبادرتان في مرحلة هامة من المفاوضات التي يجري من خلالها بلورة النص النهائي للمعاهدة.

وكما أوضحنا الأسبوع الماضي بعد تقديم الدكتور علي أكبر ولايتي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية لنص توفيقي لمشروع المعاهدة التي تتفاوض حول نصوصها، فإننا نرحب بجميع المساهمات والمحاولات التي من شأنها دفع المفاوضات إلى الأمام على نحو إيجابي وبناء. وعلى ضوء قيامنا بدراسة النص الإيراني وبعد اطلاعنا على النص الاسترالي الجديد، فقد زاد اقتناعنا بإمكانية إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في القريب العاجل آملين أن يكون ذلك في صيف هذا العام. ويلزم فقط توفر الإرادة السياسية مع المرونة اللازمة لدى الجميع حتى يمكننا التوصل إلى حلول مقبولة للموضوعات ذات الأهمية الحيوية في المعاهدة حتى يمكن أن تكلل جهودنا بالنجاح. ولقد كان موضع ارتياحتنا أن النص الاسترالي للمعاهدة الذي تم توزيعه اليوم لم يتم تقديمه كبديل للنص المتداول (Rolling Text) ولكن كمنهل يمكن الاستفادة به لإثراء الصياغات وللمساهمة في المفاوضات باقتراح حلول وسط بما يساعد على التوصل إلى توافق للأراء حول نصوص المعاهدة. ولهذا أود أن أعبر عن التقدير لوفد استراليا على مساهماته الإيجابية في الماضي وفي الحاضر في أعمال مؤتمر نزع السلاح والتي يشهد عليها النشاط الإيجابي الذي يقوم به السفير "ريتشارد ستار"، ولا يجب أن يفوتنا ما سبق أن قدمته استراليا من مبادرة لدفع المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية عام ١٩٩٢. وعلى نفس النهج قدمت استراليا مبادرتها لإزالة الأسلحة النووية في إطار لجنة "كنبرا" والتي تتطلع لتلقي نتائجها. وفي هذا الإطار أيضاً جاءت مبادرة استراليا اليوم لدفع المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

هذا وقد أخذنا علماً بالخطوات التي قامت بها فرنسا على طريق نزع السلاح النووي من خلال بيان السفير "بورغوا" ونعبر عن تقديرنا لها كخطوات إيجابية يجب أن تتبعها خطوات أخرى حتى يمكن لنا أن نتوصل إلى الهدف النهائي الذي اتفقنا عليه في المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار النووي وفي مؤتمر مراجعة ومد المعاهدة الذي عُقد في نيويورك عام ١٩٩٥ وما تم خصّ عنه من قرارات. لهذا فنحن نؤكد على موقفنا الذي سبق أن أعلنا عنه من قبل وقدمت به مجموعة الـ ٢١ بياناً موحداً ألا وهو ضرورة التفاوض حول خطوات نزع السلاح النووي في إطار جدول زمني محدد في مؤتمر نزع السلاح من خلال إنشاء لجنة مخصصة تعكف على ذلك بعد الانتهاء من المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الرئيس: أشكر ممثل مصر على كلمته. أعطي الكلمة لممثل سري لانكا، السفير غوثيتيلاليكي.

السيد غونتييليكى (سرى لانكا) (الكلمة بالإنكليزية): عرضت أستراليا منذ قليل على مؤتمر نزع السلاح نموذج نص معايدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ويقدر وفدي المبادرة الاسترالية بالغ التقدير ويرحب بها بحرارة، وهي المبادرة التي أطلقتها أستراليا من أجل التعجيل بالمفاوضات الحالية المتعلقة بوضع معايدة للحظر الشامل للتجارب. ويدركّ وفدي مع الارتياح بمساهمة أستراليا الإيجابية في نفس الاتجاه في آذار/مارس ١٩٩٢، خلال المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد لاحظت سري لانكا أن النص النموذجي الأسترالي لا يبتغي الحلول محل النص المتداول الراهن؛ ولا يقصد منه أن يكون نصاً تفاوقياً بدليلاً. وهذا أمر يبعث على الاطمئنان البالغ، إذ أن سري لانكا تعتقد أنه لا ضرورة على الأقل في الوقت الحالي لنص بديل عن النص المتداول.

وليس من قبيل السر أن الرغبة التي يشتراك فيها عموماً المجتمع الدولي هي إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وما تقوم به حالياً في مؤتمر نزع السلاح هو السير خطوة كاملة في هذا الاتجاه. ومن انتهي مؤتمر نزع السلاح من مفاوضاته بشأن وضع معايدة للحظر الشامل للتجارب النووية، فإنه سيتمكن من التركيز على مواضيع أخرى ذات صلة ستقربنا من هدفنا النهائي.

إن لدينا جمِيعاً في المؤتمر أولوية متفق عليها حددناها لأنفسنا استجابة لنداء المجتمع الدولي بإتمام المفاوضات المتعلقة بوضع معايدة للحظر الشامل للتجارب بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه من هذا العام. وقد وصلنا الآن إلى المرحلة الأخيرة من مفاوضاتنا. وإذا اعتبر التقدم الراهن في أعمالنا غير كاف، فإنه يجب علينا أن نحاول إيجاد زخم جديد يجب مواصلته حتى بلوغ الهدف المرجو.

وإذا كان النص الأسترالي النموذجي يقدم عناصر أو مقتراحات بنصوص أو لغة معاهدات تساعده على الإسراع بالجهود التفاوضية الجارية والتوصل إلى توافق في الآراء، فإنه يحسن بالمؤتمر أن يفحصها لتقييم جدواها.

وتذكرون أنه كان معروضاً على المؤتمر، منذ أسبوع بالضبط، النص المقدّم من وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، وهو نص اعتبره وفدي مساهمة مفيدة، ولم يكن بالتأكيد بدليلاً عن النص المتداول الراهن. والمشاعر التي أعربنا عنها عقب تقديم ذلك النص هي مشاعر ذات صلة أيضاً بالنص النموذجي الأسترالي، الذي لدى وفدي الاستعداد لأن يفحصه من وجهة نظر فائدته بالنسبة إلى المفاوضات الجارية.

وتشكل مهمتنا الراهنة تحدياً هائلاً. والعنصر الجوهرى في مهمتنا هو الوقت. والوقت المتاح لنا لإتمام المفاوضات يمر بسرعة. وينبغي ألا نضيّع هذه الفرصة بأي ثمن. ولذلك فإنه قد حان الوقت لأن يبيت المؤتمر في استراتيجيةه لإتمام المفاوضات. ويعتقد وفدي اعتقداً راسخاً في هذا الصدد أن لكم، يا سيادة الرئيس، دوراً حاسماً في هذا المجال بصفتكم الأخرى ألا وهي رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. وقد يتعين عليكم في حالة جمود المفاوضات أن تستكشفوا نهجاً بديلاً للتعجيل بالمفاوضات المتعلقة بوضع معايدة للحظر الشامل للتجارب النووية بغية إتمامها في الوقت المحدد لها.

وختاماً، فإنني أشاطر نائب الوزير كوستيلو ما أعرب عنه من آراء مفادها أن الوقت لن يتوقف لكي يتم المؤتمر مفاوضاته بما يختاره من وسيلة، ناسياً ما يجري خارج هذه القاعة. والقرارات التي تتخذها ستحدث قطعاً أثراً عميقاً في مستقبل عالمنا. وفي الوقت الذي نتناول فيه الجوانب التقنية والسياسية

من مفاوضاتنا، فإن علينا أن نراعي مسؤولياتنا ليس فقط تجاه حكوماتنا ولكن أيضاً تجاه من هم خارج عملية التفاوض.

الرئيس: أشكر ممثل سري لإنكا على كلمته، أعطي الكلمة لممثلاً الهند، السفيرة غوس.

السيدة غوس (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): سيد الرئيس، نظراً إلى أن هذه هي أول مرة أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذه المسؤولية، وكذلك على شجاعتكم في الاضطلاع في نفس الوقت بهذين العビتين الثقيلين للغاية. وأنتم تعلمون أن بإمكانكم الاعتماد على تعاون الوفد الهندي فيما تبذلونه من جهود كرئيس لمؤتمر نزع السلاح ورئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. ولا يسعني أيضاً إلا أن أذكر الجهود الصادقة التي لا تعرف الكلل والتي بذلها سلفكم السفير يو آي الذي أود أيضاً أن أوجه له شكري.

لقد استمعت بقدر كبير من الاهتمام والعناية للعرض الذي قدمهاليوم نائب وزير الخارجية والتجارة الأسترالي الموقر، السيد كوستيلو، لنص نموذجي أسترالي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مثلاً فعلت في الأسبوع الماضي عندما قدم سعادة وزير خارجية إيران النص الإيرلندي. وإننا ندرك ونقدر كثيراً التزام كلا البلدين بإتمام وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر بصورة خاصة، والتزامهما بقضية نزع السلاح النووي بصورة عامة. ويحرر دراسة كلا النصين حالياً في دلهي. ولن أقدم بالتالي أي تعليقات جوهرية على أي من النصين. وبينما سيتعين بالضرورة تركيز اهتمام ذي أولوية على النصوص والصيغ الجديدة التي تبرز كل يوم من المفاوضات الجارية، فإ إننا نقدر مع ذلك الروح التي قدّم في إطارها هذان النصان. ومما يطمئنا أن نلاحظ أن كلا النصين قد قدّما على أساس أنهما مدخلان محتملان في مفاوضاتنا الجارية. وليس بوصفهما بديلين للنصوص غير المرتبطة نسبياً التي نعمل على أساسها حالياً.

ويحق لكل وفد أن يقدم مواقفه الوطنية بشأن القضايا المختلفة المعروضة علينا، وآراءه بشأن المجالات التي قد يمكن فيها تحقيق توافق آراء وطريقة تحقيق ذلك، وتقديره لما يشكل نصاً متوازاً. ونتوقع أن يقدم كل وفد، كما تفعل الوفود فعلاً، آراءه وصيغه كلما جرت مناقشة مواد معينة في الأفرقة العاملة وأفرقة التفاوض وأفرقة الصياغة العديدة المجتمعة حالياً.

ويرى وفدي أنه لا يوجد سوى نص واحد يمكننا أن نأمل التوصل إلى توافق الآراء على أساسه وهو النص المتداول الراهن. ويمكن لأي تغيير يدخل على هذا الأساس أن يستبعد مؤقتاً وفدي من المفاوضات، وهو تطور تنظر إليه بجزع وخيبة أمل. فقد ينتهي بنا الأمر فعلاً إلى أن نؤخر مفاوضاتنا بسبب ما بذله من جهود لتعجيلها.

ونحن جميعاً ملتزمون بمحاولة إتمام المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه من هذا العام. وطبيعة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي إحدى القضايا الأساسية التي يجب علينا أن تعالجها إلى جانب القضايا التقنية التي يبدو أن المفاوضات تتقدم بشأنها. وهذه، مع كل احترام، ليست مسألة تحرير أو صياغة. فنحن نحتاج إلى أن نبدأ في إجراء مناقشات لنرى كيف يمكننا أن نتفق على الجوهر وما إذا كنا سنتفق عليه أم لا. ومتى سُدت التغرات

الجوهرية في النهج المعنى - وإنني متأكد أن ذلك سيحصل إذا بُذل المزيد من الجهد من جانب الجميع - فإنه لن يصعب التوصل إلى صيغة ملائمة.

وكما ذكرت سابقاً، ما زالت سلطات بلدي تفحص كلا النصين بدقة كبيرة. وأود في الوقت نفسه أنأشكر كلا الوفدين على القدر الكبير من العمل الذي يبدو من الواضح أنه وضع هذين النصين. ونرجوا كلا النصين متساو قان، ولكن ذلك يعكس جزئياً تنوع النهج في المفاوضات ذاتها. والمزاج بينهما أو دمجهما معاً أو حتى الاختيار بينهما يكاد يكون مهمة مستحيلة - على الأقل بالنسبة إلى وفدي - وسيستغرق ذلك وقتاً مفرطاً، وهو شيء نحن في أمس الحاجة إليه. ونتطلع بذلك في الأسابيع الأربع القادمة إلى مواصلة وضع لبنات عملنا مما طلبتموه لكي يصبح إطار المعاهدة على الأقل واضحاً للعيان بحلول نهاية هذه الدورة.

ويأمل وفدي أن تتوافر لعواصمها خلال فترة ما بين الدورتين نظرة أشمل لشكل المعاهدة بغية تمكينها من بدء تحديد الخطوط الأساسية. ونحن ما زلنا ملتزمين بمواصلة المشاركة الحثيثة والمحملة في المفاوضات المعقدة التي تنتظرنا.

الرئيس: أشكر ممثلة الهند على بيانها وعلى ما وجهته إلي من كلمات رقيقة، والآن أعطي الكلمة لممثل البرازيل، السفير لافر.

السيد لافر (البرازيل) (الكلمة بالإنكليزية): نظراً إلى أن هذه هي أول مرة آخذ فيها الكلمة منذ أن توليت رئاسة مؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة على ذلك وأن أتعهد لكم بكل تعاون الوفد البرازيلي في تصريفكم لواجباتكم الثقيلة. وإنني أشعر بسرور شخصي عظيم وأنا أحبيكم، إذ أدرك خبرتكم الدبلوماسية السابقة في البرازيل وأقدر الصداقة التي تظهرونها إزاء بلدي. وقدراتكم الدبلوماسية المعروفة حق المعرفة، ومشاركتكم السابقة في هذا المحفل، وكذلك خصالكم الشخصية كلها تكفل وجودنا في أيدي بارعة تعالج القضايا الصعبة التي تنتظرنا.

واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بسلامكم السفير يو آي من ميانمار الذي وجه أعمالنا بصورة قديرة خلال المراحل الأولية لأعمال مؤتمر نزع السلاح في هذا العام، وانطلق بنا إلى عملية إعادة إنشاء سريعة للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية.

والسبب الذي دفعني إلى طلب الكلمة هو الإدلاء ببعض الملاحظات الوجيزة بشأن القرار الذي أعلنه تواً نائب الوزير مايكل كوستيلو من أستراليا بتقديم نص نموذجي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مُستكملاً بـ ملاحظات ايضاحية. وهذه المبادرة، التي سبقتها مساع في العواصم - منها عاصمة بلدي - ليست سوى أحد مساعدة هامة تقوم بها أستراليا في المفاوضات المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب النووية. وأود أنأشكر أستراليا عن طريقكم، يا سيادة الرئيس، على العمل الذي قام به ممثلوها في وضع الورقات المقدمة، وأن أعرب عن دعمنا لمبادرة تزويدنا بنتيجة جهودهم.

كما أود الإعراب عن شكرنا لإيران التي قدم وزير خارجيتها، سعادة الوزير علي أكبر ولايتي، في الجلسة العامة المعقدة في الأسبوع الماضي، مشروع نظيفاً نص معاهدة لحظر الشامل للتجارب النووية.

وليس قصدي في هذه المرحلة أن أقدم تعليقات محددة على جوهر هذه المقترفات، بل أن أذكر بالأحرى وجهة نظرنا العامة وهي أن هاتين المبادرتين مفیدتان في المرحلة الراهنة من المفاوضات ويمكن أن تكونا قيمتين جداً فيها، نظراً إلى الإطار الزمني الذي حددناه بأنفسنا لإتمام هذه المفاوضات. ونعتقد أنه يمكن أن تتجه المفاوضات بحزم إلى مرحلة نهاية في الأشهر القليلة القادمة، ونحن من جهتنا على استعداد لتكثيف الجهد والعمل مع غيرنا لقطع المسافة المتبقية في سبيل تقرير وجهات النظر من أجل إتمام مفاوضات الحظر الشامل للتجارب النووية في النصف الأول من هذا العام. والمدخلات المقدمة في شكل نصوص نظرية مستوفاة البحث يمكن أن تكون حاسمة في تيسير التوصل إلى حلول توفيقية عملية بشأن جميع القضايا المعلقة، وهي تظهر أنه إذا توفرت الإرادة السياسية من جانب الجميع فإن التوصل إلى معاهدة لها مقومات البقاء ليس ممكناً فحسب بل وفي متناول اليد أيضاً.

الرئيس: أشكركم على بياهه وعلى ما وجهه إلى الرئاسة من كلمات رقيقة.
أعطي الكلمة لممثل المغرب، السفير بنجلون التويمي.

السيد بنجلون التويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، يسرني أن أهنئكم بحرارة كبيرة على توليكم رئاسة المؤتمر وأن أؤكد لكم أننا ملتزمون بأدواركم لن تدخلوا جهداً في أداء مهامكم، وأن وفد هولندا سيساهم مرة أخرى مساهمة ايجابية جداً في أعمال المؤتمر من حيث المسؤوليات الثقيلة نسبياً، فعلاً كرئيس المؤتمر وكذلك من حيث المهمة الحاسمة الأهمية الملقاة على عاتقكم والمتمثلة في قيادة المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأود أن أؤكد لكم التعاون الكامل لوفدي معكم. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن مدى ارتياحنا للجهود الجدية بالثناء التي بذلت تحت رئاسة وفد ميانمار وما أحرزه السفير آي من نجاح، ولا سيما في مجال الاستئناف السريع للأعمال المتعلقة بوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأود أيضاً أن أرحب بوزير الدولة في بولندا، السيد فيزير، الذي يستحق بياهه الاهتمام كاملاً تقديرنا.

وإذا كنت قد طلبت الكلمة اليوم، فإن ذلك قد جاء أساساً عقب البيان الرئيسي الذي أدلّى به نائب وزير الخارجية والتجارة الأسترالي السيد كوستيلو فيما يتعلق بالنص المتضمن مساهمة أستراليا. وأود أن أعرب عن ارتياحنا، في وقت تتسم فيه المفاوضات بصعوبة كبيرة، لمشاهدة وفد مثل وفد أستراليا يقدم نصاً سيمكننا بالتأكيد من تعجيل أعمالنا. ويرحب وفد المملكة المغربية بجهود أستراليا الجدية بالثناء من أجل نزع السلاح. فقد أصبحنا متعودين على تلقي مقترفات قيمة جداً من أستراليا في هذا المؤتمر، وإننا ملتزمون بأن المشروع الذي قدمه نائب الوزير يتميز بالاستناد إلى النص المتداول وهو بالتأكيد يتمشى مع الهدف المتمثل في تكثيف وتعجيل مفاوضاتنا بغية تحقيق تقدم حاسم في هذا المجال، وهو أمر ضروري إذا أردنا الانتهاء من عملنا في الوقت المحدد له. ولذلك فإنه يجب علينا جميعاً أن نكفل إتمام المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الوقت المحدد لها.

ويتطلع المجتمع الدولي إلى إشارة مشجعة ورسالة أمل. ولذلك فنحن ملتزمون بتحقيق نتائج. وهذا هو التزام سياسي يجب علينا أن نفي به. ونحن نوجد من ثم في حالة طوارئ. وينبغي لهذا السبب أن يُفحص باهتمام أي اقتراح يمكن أن يقرّّ بنا من الهدف المقصود، وأن يولي كل العناية الواجبة. ويمكنني أن أؤكد لكم في هذا الصدد أن وفدي سيُفحص المشروع الأسترالي باهتمام كبير، بغية النجاح في أقرب وقت

ممكن في التغلب على الصعوبات التي تبطئ تحقيق هدفنا. غير أنني أود التشدد بوجه خاص على أننا نعتمد عليكم يا سيادة الرئيس وعلى حكمتكم وخبرتكم وبصیرتکم بصفتکم رئيس هذه اللجنة لترجموا، في شكل تنظيم وترتيبات عملية، الحاجة التي سلم بها الجميع - حسبما أعتقد - هنا وفي أماكن أخرى، أي الحاجة إلى تعجیل عملنا وتكثیف مفاوضاتنا من أجل تمكیننا من ايجاد معاہدة جاهزة للتوقيع عليها بحلول أيلول/سبتمبر، لأنني أعتقد أننا إذا سلمنا بالضرورة الملحّة لتكثیف الإجراءات وأقررنا بالحاجة إلى ذلك، فإنه سيلزم ترجمة هذا كله إلى أساليب عمل عملية، وأعتقد أن هذا هو الجهد الذي يجب علينا أن نحاول برئاستکم وفي ظل توجیهکم تحديده في المقام الأول، ثم نتناول هذه المهمة، لأن من الضروري التحول إلى سرعة أعلى في العمل، وأعتقد أن التسلیم بهذا الأمر جيد جداً، ولكن تنفيذه أفضل.

الرئيس: أشكر ممثل المغرب على بيانه وعلى ما وجهه إلى من كلمات رقيقة. أعطى الكلمة لممثل اندونيسيا، السفير ترمزي.

السيد ترمزي (اندونيسيا) (الكلمة بالإنگليزية): السيد الرئيس، أتيحت لي فعلاً في أثناء الجلسة العامة السابقة فرصة تهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولكن اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن اقتناع وفدي بأنكم ستتمكنون بفضل قيادتکم الممتازة جداً من توجيهنا في هذا الطرف الحاسم بما يؤدي إلى إتمام المفاوضات المتعلقة بوضع معاہدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي مهمة عهد الينا المجتمع الدولي بإتمامها في عام ١٩٩٦.

ويشرفني مرة أخرى أن آخذ الكلمة في هذه الجلسة العامة بعد الإصغاء بانتباه لبيان سعادة السيد فيزدر، وزير الدولة والنائب الأول لوزير خارجية بولندا، الذي أمدنا بقدر كبير من الأفكار النيرة، ولا سيما بشأن القضايا المتصلة بالمفاوضات المتعلقة بوضع معاہدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومما يؤمل فيه أن تستلهم جميع الوفود المشتركة في المفاوضات هذه الأفكار في سبيل تسوية القضايا المتعلقة التي منعتنا حتى الآن من أن ننتهي في الوقت المناسب من وضع معاہدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومما يشجع وفدي أيضاً أن سعادة السيد مايكل كوستيلو، نائب وزير الخارجية والتجارة في أستراليا قد قدم نصاً تداولياً نظيفاً آخر ليستخدم كورقة مرجعية من أجل تجديد المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإن اندونيسيا - التي هي من بين البلدان التي عملت بلا هوادة على قيام عالم خال من الأسلحة النووية - كما برهنا على ذلك مؤخراً بإبرام اتفاقية منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، سترحب بحماس بأي مبادرة شجاعية قد تؤدي إلى إبرام سريع لمعاهدة لحظر التجارب النووية تكون شاملة حقاً. ونحن نوافق بالكامل على التقييم القائل بأن ما يحتاج إليه المؤتمر حقاً، في هذا الظرف الخاص، إنما هو الرذخ السياسي من أجل إتمام المفاوضات. وقد أجرى المؤتمر عدداً كبيراً من المناقشات المفاهيمية بشأن القضايا المتعلقة، وهي مسائل تتصل أساساً بدبیاجة المعاهدة ونطاقها والتقتیش الموقعي وتنظيمها ودخولها حيز النفاذ. ولم يترك جانب لم يُطرق من هذه المسائل، وهو ما ولد وبالتالي فيماً واضحـاً ل موقف كل بلد بشأن هذه القضايا.

وفي الواقع فإن هذا هو الإطار الذي يربح ضمنه وفدي ترحيباً حاراً بالجهد الجريء المناسب في توقيته والذي بذلته حکومة أستراليا لإعداد وتقديم الورقة التي يؤمن أن يمكن استخدامها كأساس لتسوية

القضايا المعلقة، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى إتمام المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الإطار الزمني المتفق عليه. ويشجع وفدي جميع الدول المشاركة على أن تدرس بجدية هذه الورقة التي أعتقد اعتماداً جازماً أنها وُضعت بعد مراعاة دقّيقه لجميع المواقف الوطنية. وسيدرس وفدي بالتأكيد هذه الورقة بعناية وسيكون على استعداد كبير للنظر فيها إذا أمكن بها تجاوز المواقف المتعارضة القائمة وبالتالي إتاحة أساس سليم لإبرام معاهدة لحظر للتجارب في عام 1996 تكون شاملة حقاً.

واسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بالذكر بأن عدداً من الشخصيات البارزة قد ساهمت في الجهد المشتركة التي بذلها المؤتمر في محاولة لتحويل معاهدة الحظر الشامل للتجارب إلى حقيقة واقعة. ولم يعد بالإمكان أن تسنح الفرصة لبعضهم لمشاهدة بلوغ هذا الهدف السامي. وبقي علينا الآن ألا نضيع الفرصة الذهبية المتاحة لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي أرسست هذه الشخصيات أساسها بعناء كبير. ولذلك فإننا ملتزمون بإتمام المهمة التي لم يستكملها أسلافنا، ولا سيما الفائز بجائزة نوبل الدكتور غارسيا روبيليس. وسيبقى دائماً في ذهن وفدي الرؤية الواضحة التي كانت لدى الدكتور غارسيا روبيليس بشأن عالم خال من الأسلحة النووية وجهوده المتسمة بالتصميم لنقل المعاهدة إلى حيز الوجود. وسيكون من دواعي الاستيءان الكبير لبلدي أن نفشل في الانضمام بهذه المسؤولية المحورية.

الرئيس: أشكر ممثل اندونيسيا على كلمته. أعطي الكلمة لممثل الجزائر، السفير مغلاوي.

السيد مغلاوي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن تقديرنا الكبير للجهود التي بذلتها بصفتكم المزدوجة كرئيس مؤتمر نزع السلاح ورئيس اللجنة المخصصة المعنية بوضع معاهدة لحظر التجارب النووية. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم الوفد الجزائري لكم. كما أود الترحيب بوجود شخصيتين بارزتين معنا وهما السفير فيزير، وزير الدولة في وزارة خارجية بولندا، الذي خصنا ببيان ثري وشفاف للغاية؛ والسيد كوستيلو، نائب وزير الخارجية والتجارة في أستراليا، الذي قدملينا ما قد يتضح أنه هدية قيمة جداً، وإن وفدي يوجه اليه شكره الحار على هذه الهدية.

إننا نألف جيداً حماس أستراليا للنهوض بجميع القضايا المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ونحن نقدر ونشجع الجهود التي بذلها الوفد الأسترالي بدون كلل في مؤتمر نزع السلاح. والمساهمة الكبيرة التي ساهمت بها أستراليا اليوم في شكل مشروع نص مشفوع بملحوظات إيضاحية تشكل جزءاً من جهودها المتقدمة.

وقد قدم أيضاً وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية في الأسبوع الماضي مشروع معاهدة. وقد أحطنا علماً بصورة جيدة بتلك المساهمة. وقد استرعت انتباها في بيان السيد ولايتي جملة هي: "ومع ذلك، فإن أغلبية الاختلافات، كما ندرك ذلك جمِعاً، هي ذات طبيعة سياسية. ويلزم وبالتالي تسوية هذه الاختلافات سياسياً". وبقراءة هذه العبارات، يتبدَّل فوراً إلى الذهن سؤال هو: كيف ينبغي لنا أن ندمج في عملنا النصين المعروضين علينا؟ وبعبارة أخرى، كيف يمكننا أن نستخدمهما أفضل استخدام ممكن في هذه المرحلة من المفاوضات المتسمة باختلافات سياسية متواصلة؟ ونحن نعتقد مع ذلك أن هاتين المساهمتين بما بارقتا أمل، وهما بارقطان قويتان جداً، يمكن أن تقنعتنا بأن إبرام معاهدة في غضون الإطار الزمني المرغوب فيه هو أمر ليس بعيداً عن متناول أيدينا. غير أننا نوافق على التقييم القائل بأن معظم

الاختلافات هي سياسية. ومن ثم فإن علينا أن نخلص من ذلك نهائياً إلى الخلاصة الواجبة وأن ننصرف حقاً إلى تسوية هذه القضايا. وهذا في الواقع هو الخيار الوحيد المتبقى أمامنا.

وإني مقتنع بأن كل واحد منا هنا يرغب بشدة في الانتهاء من هذه المفاوضات بحلول الأجل المحدد لها، أي في أجل لا يتتجاوز نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦. كما أنتي مقتنع بأن كل واحد منا مهتم بتصريف الجدول الزمني لمؤتمر نزع السلاح تصريحاً مناسباً. وإذا كانت هذه هي الحال - ولا يوجد إطلاقاً من الأساليب ما يبعث على الاعتقاد بعكس ذلك - فإنه يجب علينا أن نركز على سبيل الأولوية على القضايا المعلقة الهامة، ويجب علينا أن نفعل ذلك بطريقة شفافة بغية تلافي أي مفاجآت غير سارة.

وأود تذكيركم بأن وفدي قد تناول بعض القضايا في النص المداول، وأنه حدد بوضوح وجه قلقه، وأنه سيعمل على أن توضع وجهه القلق هذه في الاعتبار. وأود أن أذكركم في هذا الصدد بأن وفدي قد طرح في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ وجهات نظره بإطناب بشأن المفاوضات الراهنة. وقد أسهب وفدي بصورة أكثر تحديداً في تناول بعض أجزاء النص المداول التي يعتبر النظر فيها ذا أولوية عالية. وشدد وفدي أيضاً على الحاجة إلى تعجิل المفاوضات. ويؤكد وفدي اليوم على هذه الحاجة. ويجب قطعاً أن ينتهي مؤتمر نزع السلاح من وضع المعاهدة ضمن الإطار الزمني الذي حدده المجتمع الدولي، وهو مجتمع يراقبنا ويتوقع منا أن ننتاج نتائج ملموسة ت匪ي بتعلّقه العميق، أي عقد معاهدة عالمية تحقق حظراً كاملاً للتجارب النووية، يمكن التتحقق منه بفعالية، ويسمى إسهاماً حقيقياً في نزع السلاح وفي عدم الانتشار من جميع جوانبه. وهذه هي الرغبة المستمرة لوفدي، الذي سيفعل كل ما في وسعه لضمان أن تكون المعاهدة التي نتفاوض بشأنها جاهزة بحلول حزيران/يونيه القادم. ولذلك يوجه وفدي نداء عاجلاً لتعجิل أعمالنا. فلنعالج بحزم القضايا "السياسية" بغية تسويتها بأسرع ما يمكن وتمكن رئيس اللجنة المخصصة من أن يعرض علينا نصاً يمكننا أخيراً من إبلاغ عواصمها بأن مؤتمر نزع السلاح سيفي بالأجل الذي حدده له المجتمع الدولي.

وأنتهز هذه الفرصة لإعلان أن الحكومة الجزائرية قد قررت دعم ترشيح النمسا لاستضافة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي ستقام مستقبلاً. وقد أعرب وفدي فعلاً عن تأييده لإقامة منظمة مستقلة لها صلات محددة بوضوح كبير مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتبعد لنا فيينا هي العاصمة المناسبة لتطوير أوجه التآزر بغية كفالة فعالية أكبر بتكلفة أدنى للمنظمة. ولذلك فإننا ندعم اختيار فيينا.

الرئيس: أشكر ممثل الجزائر على كلمته وعلى ما وجّهه إلى الرئاسة من عبارات رقيقة.
أعطي الكلمة لممثل ميانمار، السفير آي.

السيد آي (ميانمار) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن عميق تقدير وفدي للطريقة الفعالة التي توجّهون بها أعمال مؤتمر نزع السلاح بصفتكم المزدوجة كرئيس مؤتمر نزع السلاح ورئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. كما أنتهز هذه الفرصة لأرحب ترحيباً حاراً للغاية بسعادة السفير فيوزر وزير الدولة والنائب الأول لوزير خارجية بولندا، وهو ليس بغرير على مؤتمر نزع السلاح، إذ ساهم أيضاً مساهمة كبيرة في أعمالنا منذ سنوات عديدة، وبسعادة السيد مايكيل كوستيلو، نائب وزير الخارجية والتجارة في أستراليا.

لقد كان لنا في السبوع الماضي شرف الاستماع لسعادة وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية وهو يقدم نصاً نظيفاً لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح. واستمعنا بسرور مرة أخرى هذا الأسبوع لنائب وزير الخارجية والتجارة في أستراليا الموقر وهو يعرض في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح النص النموذجي الأسترالي لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا عمل إيجابي إلى أقصى درجة، ويعكس في جملة أمور الالتزام السياسي القوي للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بإتمام المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الوقت المناسب في عام ١٩٩٦.

وقد استمعنا باهتمام كبير للبيان الهام والمفيد الذي أدلّى به نائب وزير الخارجية والتجارة في أستراليا. وأود تهنئته على عرض النص الأسترالي الجديد المقترن. ويقدر وفدي كثيراً هذه المبادرة الأسترالية الجديدة والمساهمة الكبيرة التي قدمتها حتى الآن أستراليا في المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويدركنا ذلك أيضاً بالنص الأسترالي المتعلق بالأسلحة الكيميائية خلال المفاوضات الخاصة بالأسلحة الكيميائية، وبالدور النشط الذي نهضت به أستراليا في أعمال مؤتمر نزع السلاح بشأن عدة قضايا. ومما لا شك فيه أن المقترن الأسترالي الذي قدّم بعد عمل محسن كثيراً من جانب الوفد الأسترالي يستحق أن يدرس بعناية. وإنني واثق من أن هذا المقترن سيكون حافزاً لتعجيل المفاوضات الجارية بشأن وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وموقف ميانمار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موقف معروف تماماً. فنحن نرحب في حظر كامل وتمام لجميع تفجيرات التجارب النووية أو التفجيرات النووية الأخرى في جميع البيئات ونهائيًا. ويمكننا في هذا الصدد أن نشعر بوجود تلاقي في وجهات النظر بشأن المقترن الأسترالي قيد النظر الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.222. ويرى وفدي أن المقترن الأسترالي قيد النظر يمكن، مع بعض التعديلات الطفيفة، أن يتيح أساساً لبلوغ صيغة توافق آراء ممكنة بشأن هذه المسألة الهامة. كما يشتراك وفدي في الرأي الذي مفاده أنه على الرغم من أن النص المتداول ما زال محسوباً بنحو ٢٠٠ قوس معقوف، فإنه لا توجد جوهرياً سوى قلة قليلة من الصعوبات الجوهرية المميزة التي تتباين منها هذه الأقواس المعقوفة. وهذه الصعوبات تشمل المسائل المتعلقة بنطاق المعاهدة ودبياجتها، والتفتیش الموقعي، ومنظمة المعاهدة، ودخول المعاهدة حيز التنفيذ. ولعل بذلك جهود مركزة لتسوية هذه المشاكل الجوهرية سيساعد على التعجيل بكامل عملية المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد الرئيس، إن اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وأنتم على رأسها توجهون دفتها، توجد في رعاية جيدة. وإنني أتمنى لكم نجاحاً سريعاً في هذه المهمة. وإنني ما زلت أمد لكم يد الدعم والتعاون الكاملين من جانب وفدي.

الرئيس: أشكر ممثل ميانمار على كلمته وعلى ما وجهه إلى من عبارات رقيقة. أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو، السفير أوروتيا.

السيد أوروتيا (بيرو) (الكلمة بالأسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأرغب في أن أطمئنكم على كامل تعاون وفدي معكم

في اضطلاعكم بمهامكم. كما أود الإعراب عن تقدير وفدي لسفير ميانمار السيد آي على الطريقة التي أدى بها واجباته والجهود التي بذلها في المشاورات التي أجراها بشأن مواضع ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى ناتج أعمالنا.

ويسعدني أن أشاطر من سبقني من المتكلمين في الترحيب بنائب وزير خارجية أستراليا الموقر، السيد كوستيلو، وأن أعرب له عن امتناننا لمساهمته الهامة هذا الصباح وللمبادرة التي قدمها.

وسأتوخى الإيجاز في هذه المناسبة، وسأتناول بإطناب المسائل الجوهرية في جلسة عامة قادمة. ويرى وفدي أن أي مساعدة، بحكم تعريفها، هي دائماً موضع ترحيب، وبالخصوص عندما تكون النية هي الانتهاء دون مزيد من الإبطاء من عمل كبير الحجم مثل التوقيع على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وتأيد بيرو بقوة إبرام هذه المعاهدة في وقت مبكر، وهي تشنى في هذا الصدد على المبادرة التي عرضها السيد كوستيلو والمبادرة التي عرضها وزير خارجية إيران الموقر في الأسبوع الماضي. ويسرنا ما أكدت عليه سلطتا البلدين من أن مقتراحاتهما لا تسعى إلى أن تكون بديلة أو أن تحل محل النص المتداول الحالي. ونرى مع التقدير أن هاتين المبادرتين تهدفان إلى تعجيل المفاوضات، وإننا عازمون جميعاً على الانتهاء من أعمالنا في الأشهر القليلة القادمة، ونعتقد أن على مؤتمر نزع السلاح أن يستخدم كلا المقتربين أفضل استخدام ممكن من أجل البحث عن حلول مناسبة للقضايا المعلقة. وسيدرس وفدي المقتربين وسيعلن عن وجهات نظره بشأنهما في الأسبوع القادم. ونود يا سيد الإعراب ثانية عن ثقتنا بمهاراتكم الدبلوماسية الرائعة ومثابرتكم في سبيل بلورة هذه الجهود في شكل عملي.

الرئيس: أشكر ممثل بيرو على كلمته. أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، السفير هو فمان.

السيد هو فمان (ألمانيا) (الكلمة بإنكليزية): السيد الرئيس، نظراً إلى أن هذه هي أول مرة آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذه المسؤولية الثقيلة للغاية. وإنني على ثقة كاملة بأنكم ستوجهون أعمالنا بنجاح خلال هذه المرحلة الدقيقة من مفاوضاتنا بصفتكم المزدوجة كرئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ورئيس مؤتمر نزع السلاح.

إني أعتقد أننا نسير في الاتجاه السليم. غير أنه ما زال يلزم توافر الوقت لإيجاد حل للقضايا التي ما زالت معلقة. وألمانيا ترغب بصورة قاطعة في التوقيع على هذه المعاهدة هذا العام وفي أقرب وقت ممكن. وسندعم كل جهد يبذله رئيس اللجنة المخصصة لتعجيل هذه العملية. ونحن على استعداد لتقديم مزيد من الوقت في هذا الصدد، حتى وإن كان ذلك يعني عقد جلسات مسائية، ونحن على استعداد للتركيز على القضايا الحاسمة التي علينا جميعاً التصدي لها.

ونرحب بكون الوفود تتعامل مع المفاوضات بجدية كبيرة. وقد برهن على ذلك من خلال تقديم المشروع الإيراني في الأسبوع الماضي والمشروع الأسترالي في هذا الأسبوع. وهذا المشروع عان يدفعان المفاوضات في الاتجاه الصحيح. وينبغي لنا أن نستخدمهما كورقتين مرجعيتين مفیدتين. وآمل أن ييسر المشروع عان نوعاً ما مهمة رئيس اللجنة المخصصة بقدر ما يمكنه أن يضعهما في الاعتبار لتوجيهها بما يجعلنا ننطلق إلى الأمام في المرحلة النهائية من مفاوضاتنا.

الرئيس: أشكر ممثل ألمانيا على كلمته. أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا، السفير

سيلبي.

السيد سيلبي (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم

على توليك منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وبصفتكم رئيس المؤتمر - وكذلك بصفتكم رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية - ستتollowون مهمة قيادتنا في أعمالنا ونحن نتحرك في اتجاه نهاية الجزء الأول من دورة عام ١٩٩٦. وإن التقدم الذي يجب علينا أن نحرزه خلال هذه الفترة في المفاوضات الرامية إلى وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تقدماً سيكون ذا أهمية رئيسية إذا أردنا بلوغ هدفنا المعلن والمتمثل في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب "بحيث يمكن التوقيع عليها بحلول بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة".

وتقدوني هذه الملاحظات إلى السبب الذي جعلني أتدخل خلال هذه الجلسة العامة. فإن وفدي يرحب في الإعراب عن تقديره لوفدي استراليا وإيران على ما قاما به من عمل لإعداد النصين النموذجيين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستكون كلتا الوثقتين المعنيتين وسيلة وأداة قيمتين في المفاوضات وذلك ليس بالنسبة اليكم فحسب بصفتكم رئيس اللجنة المخصصة، بل بالنسبة إلى رئيسى الفريقين العاملين وإلى فرادي الوفود مثل وفدي. وإننا نقدر النهج الذي سار عليه كلا الوفدين ونشعر بهما للعمل الشاق الذي انطوى عليه بوضوح وضع هذين النصين. ويظهر هذان النصان أن هدفنا المتمثل في إتمام وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحلول منتصف هذا العام هو في متناول أيدينا حقاً إذا عملنا بروح توافقية.

وبينما لم يُتح لنا سوى وقت محدود جداً لدراسة النص النموذجي الاسترالي، فإننا اكتشفنا أن هذا النص، هو والنص الإيراني، قد تضمنا بعض الأفكار الابتكارية التي يمكن حقاً أن تساعدنا على ايجاد حلول لبعض القضايا الصعبة التي ما زال يلزم معالجتها. وسنواصل دراسة هذين النصين بمزيد من التفصيل وسنقدم تعليقاتنا عليهما عندما تكون القضايا ذات الصلة قيد المناقشة.

الرئيس: أشكر ممثل جنوب أفريقيا على كلمته وعلى ما وجهه إلى الرئاسة من عبارات

رقية. وكما أوضحت، أود الآن، تعليق هذه الجلسة العامة. وستُستأنف هذه الجلسة العامة بعد ظهر اليوم في الساعة الثالثة، وستليها كما تعلمون، جلسة الفريق العامل الثاني التابع للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية وذلك بعد رفع الجلسة العامة.

علّقت الجلسة الساعة ١٣٠٠ واستؤنفت الساعة ١٥١٥

الرئيس: تُستأنف الجلسة العامة ٧٢٧ لمؤتمر نزع السلاح.

يوجد على قائمة المتكلمين لدى ظهر اليوم ممثلو بلغاريا، وكندا، والمكسيك، والنرويج، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والأرجنتين، والسويد، والاتحاد الروسي، والصين، وإيطاليا، ورومانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا، السفير دوبريف.

السيد دو بريف (بلغاريا) (الكلمة بالإنكليزية): سأكلم بإيجاز شديد للغاية. أود الانضمام

إلى من سبقني من المتكلمين للإعراب عن تقديرنا للعمل المثير للإعجاب الذي قام به الوفد الاسترالي. ويرحب وفي بحرارة بمبادرة هذا الوفد التي جاءت في حينها، ونحن نعتبر هذا النص النظيف، هو والملحوظات الإيضاحية التي قدمها هذا الصباح نائب الوزير الموقر السيد كوستيلو، برهاناً آخر على الالتزام القوي من جانب حكومته بالتوصل بسرعة إلى نتائج إيجابية في مجال الانتهاء من وضع نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونلاحظ أنه لا يقصد بالوثيقة أن تحل محل النص المتداول الراهن. غير أن الوثيقة تبدو مفيدة جداً من وجهة نظر عملية إذ أنها تشكل نصاً نموذجياً - أي نص نموذجي للمرحلة النهائية من مساعدينا. وانتهز هذه الفرصة لأكرر رغبة وفي في زيادة التعجيل بالأعمال المتعلقة بوضع المعاهدة، لكي يمكن للمؤتمر أن يفي بطلعات المجتمع الدولي إلى إبرام المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ونحن مقتنعون بأن المشروع الاسترالي يمكن أن يقربّنا من بلوغ هذه الغاية.

الرئيس: أشكر ممثل بلغاريا على كلمته وعلى ما وجهه إلى من عبارات رقيقة. وأحب أن أدعوا الآن ممثل كندا، السفير موهر، إلىأخذ الكلمة.

السيد موهر (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعتذر عن دخولي القاعة متأخراً

بعض دقائق. وأأمل أن يكون تقديركم بالمواعيد بشارقة خير، بخصوص المفاوضات، وألا يكون تأخيري تذير شؤم. والتعليق الذي أريد تقديمه في فترة ما بعد الظهير هذه هو تعليق مخصص. فوفدي يأمل أن تتحل لكندا في مرحلة لاحقة في هذه الدورة فرصة الإدلاء ببيان أكمل وأشمل. ولكنني أريد بطبيعة الحال أن أهنئكم على تولي منصب رئيس المؤتمر وأن أؤكد لكم ثقتنا بكم وأنتم تؤدون مهمتين مرهقتين. وأريد فقط الإعراب عن تقدير وفدي لسلفكم السفير آي، الذي تقدّر كثيراً مساهمنه، التي لا تقدّر بثمن، في المرحلة الأولى من أعمالنا. وقد سُنحت لي بالتأكيد الفرصة للاستفادة من تلك المساهمة خلال تلك المرحلة. كما أريد الإعلان والإعراب عن التقدير للسفير فيزتر من بولندا على ما قدمه هذا الصباح من تعليقات وما ساهم به في عملنا، وكذلك للسيد مايكيل كوستيلو، نائب وزير الخارجية والتجارة في استراليا.

والقصد الحقيقي من هذه المداخلة اليوم هو التأكيد على أن كندا تشتراك في الاهتمام المحسوس به على نطاق واسع بخصوص الحاجة إلى تعجيل أعمالنا وتركيزها وضبطها. وسيلزم كل ذلك إذا أردنا تحقيق الهدف التاريخي والأساسي المتمثل في وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بحلول نهاية حزيران/يونيه من هذا العام على أقصى تقدير. وهذه الوثيقة، أو هذا الصك، ستؤدي على حد تعبير السيد كوستيلو إلى "تعزيز معايير عدم الانتشار الدولية و... تحقق فوائد كبيرة في مجال نزع السلاح"، وأضم صوت كندا إلى النداء الفصيح الذي وجهه السيد كوستيلو هذا الصباح على هذا الأساس. والاهتمام الذي أعرب عنه يتعزز بفعل جهودنا المبذولة بصفتنا صديق الرئيس المعنى بعمليات التفتيش الموقعي. ونحن نرى أن نطاق المعاهدة وعمليات التفتيش الموقعي بما أهم بعده حاسمين يستلزمان تحركاً كبيراً ومبكراً في هذه المفاوضات. وإذا سمحتم لي بأن أحيد للحظة عن الموضوع بخصوص النطاق، فإنني أود أن أسجل هنا رسمياً في هذه الجلسة العامة نفور كندا الشديد جداً من مفهوم التغيرات النووية السلمية. وهو نفور نشعر به طوال الثلاثين سنة الماضية؛ وهو لم يتناقص عبر الثلاثين سنة الماضية ولذلك فإننا نرى أن آراء كثير من البلدان في هذا المؤتمر بشأن ذلك يلزم التسليم بها، وإنني أرجو قطعاً بالتعليقات التي أبدتها هذا الصباح بولندا وهنغاريا ونيوزيلندا في هذا الاتجاه.

وإذا رجعنا الى موضوعي نطاق المعاهدة والتفتيش الموقعي، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات سياسية أساسية في وقت مبكر إذا أردنا تحقيق التقدم الذي نحتاج اليه في مفاوضاتنا. ونرحب في ضوء هذا الاهتمام بالمساهمتين الوطنيةتين اللتين جرى تقديمها. وقد استفادت كندا فعلاً استفادة هامة من فرصة دراسة النص الذي قدمته إيران في الأسبوع الماضي. ونحن نتطلع الى الاستفادة بطريقة مماثلة من دراسة المساهمة الاسترالية اليوم دراسة مفصلة. وإننا متأكدون من أن كلا المساهمتين ستتيح مادة قيمة ومفيدة تكمل المادة المعروضة علينا في النص المتداول مع تقدمنا في أعمالنا. وإننا نعرب عن خالص تقديرنا لكلا الوفدين على العمل الهام جداً الذي قاما به والذي يشركانا معهما فيه.

وبالعودة الى الموضوع الرئيسي الذي كنت أتناوله، فإننا نرى الحاجة الملحة الى تحقيق تقدم حقيقي على وجه السرعة في آذار/مارس. ويترسّد شعورنا بأن المسألة ليست من معظم الجوابات مسألة توافر نصوص. فلدينا في الواقع وفرة متزايدة من النصوص. إن ما نحتاج اليه هو القرارات السياسية القليلة التي ستمكننا من التقدم في أعمالنا. وفيما يتعلق بالعمل الذي تقوم به بشأن عمليات التفتيش الموقعي، فإنني أعتقد أن من الإنفاق أن نقول بإيجاز، إن عدم اتخاذ قرارات معينة قد أدى بالوفود الى إقامة جدران تمنع التقدم داخل النص الذي نطوروه. فهي تشعر بأنه يجب عليها أن تطوي أو تحمي مواقفها في أماكن عديدة عن طريق هذه العملية وفي جميع أجزاء النص. ولذلك فإننا نرى أننا بحاجة، لكي نتخلص من تلك الجدران وأن نتوصل الى اتفاق، الى التوصل الى النوع اللازم من القرارات السياسية الرئيسية بشأن خمس أو ست مسائل بالضبط. وستواصل كندا عملها معكم في التصدي لهذا المشكل، وسندعمكم بالتأكيد في كل ما تبذلونه من جهد لتسهيل وتركيز مساعدينا الجماعية خلال الأسابيع القليلة الحاسمة القادمة.

الرئيس: أشكر ممثل كندا، السفير موهر، على كلمته وعلى ما وجّهه الى الرئاسة من عبارات رقيقة. أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك، السفير دي إيكاسا.

السيد دي إيكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس، نظراً إلى أنني آخذ الكلمة للمرة الثانية في ظل رئاستكم، فإني لن أنهيكم على الرئاسة كي يمكن أن توفر دقيقتين أو ثلاثة دقائق. فإني وفي الواقع سأتكلم بإيجاز. وأود أن أضم صوتي إلى الوفود التي أكدت على أهمية العرضين الذين قدمهمااليوم السفير فيزير والسيد مايكل كوستيلو. وأود الإعراب بالمثل عن تقديرني لنص المعاهدة النموذجية الذي عرضهاليوم نائب وزير الخارجية والتجارة الاسترالي الموقر، وهو نص ينضم الآن إلى النص المقدم من وفد ايران في الأسبوع الماضي في إثراء المادة المتاحة لمساعدتنا على أن نبرم، في إطار المهلة الزمنية التي حددناها بأنفسنا، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ور هنا بدراسة المساهمة الاسترالية القيمة دراسة دقيقة، فإننا نعتقد أن تقديم هذا النص كمثال لأساس ممكن للتوصيل إلى حل توفيقى إنما يوضح في المقام الأول أن التوفيق ما زال ممكناً. وإننا نجد نفس الإشارة في المبادرة الإيرانية، ونعتقد أن هاتين المبادرتين تشكلان زخماً لمساعدة جهودنا والسعى إلى اتخاذ القرارات السياسية بشأن المبادرات الرئيسية في أقرب وقت ممكن. ومن الواضح أن نجاح جهودنا سيعتمد على قدرتنا على إبداء المرونة والتفهم لمصالح أطراف أخرى وكذلك، على حد تعبير صديقي السفير موهر، تعليم أنفسنا ضد الحساسيات.

كما أود الإعراب عن تقديرني للوفد الاسترالي الموقر على ما بذله من جهود ليشرح لنا المسار الذي اتبعه للتوصل إلى الحلول الواردة في النص. واللاحظات الإيضاحية مفيدة بوجه خاص وتقدّم لنا مؤشراً واضحاً على تقييم استراليا للبدائل المختلفة ورأيها بشأن ما يمكن التوصل إليه من توازنات وحلول وسط.

ومعالم هيكل المعاهدة هي أحد أهم سمات النصين النموذجيين المعروضين علينا. ونعتقد أنه مع وجود هذين النصين وعلى أساس النص المتبادل ومع مراعاة ما قمنا به من تحديد للمجالات القليلة التي ما زالت إشكالية، فإن الوقت قد حان لأن ننظم أعمالنا بطريقة أكثر مرونة لكي نستخدم استخداماً كاملاً الزخم المتاح لدينا الآن والفرصة التي أتيحت لنا لبلوغ هدفنا في العشرة أسابيع القليلة المتبقية من المفاوضات الكثيفة.

الرئيس: أشكر ممثل المكسيك على كلمته. أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج، السفير سكو غمو.

السيد سكو غمو (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): سيد الرئيس، نظراً إلى أن هذه هي أول مرة آخذ فيها الكلمة في الجلسة العامة خلال هذه الدورة، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر وأن أؤكد لكم كامل تعاون وفدي معكم. واسمحوا لي أيضاً بأن أعرب عن امتناننا للرئيس السابق السفير "أي" من ميانمار على أمور استعداده ليجري شخصياً مشاورات، بشأن القضايا التي تهمنا، مع بلدان ليست بعد أعضاء كاملة العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

وتعتزم حكومتي أن تقدم في وقت لاحق في الدورة بياناً ينصب بقدر أكبر على الجوهر بشأن القضايا المطروحة على المؤتمر. أما اليوم، فإني أود الإعراب عن تقدير النرويج للعمل القيم الذي قامت به إيران واستراليا بتقديم نصين نموذجيين كاملين لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وتبرهن هاتان المساهمتان الوطنيةان بطريقة بناءة ومفيدة على مدى اقترابنا في الواقع من التوصل إلى اتفاق. ويفترض أن يكون من الواقعي بوضوح الانتهاء من مفاوضات وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحلول حزيران/يونيه من هذا العام بشرط توافر الإرادة السياسية اللازمة.

وتشترك الحكومة النرويجية كثيراً في الشعور بالحاج عامل الوقت وبالقلق بشأنه، وهو شعور كان واضحاً في البيان الذي أدلّى به السيد كوستيلو وفي بيانات عدة متكلمين آخرين هذا الصباح، ثم في جلسة بعد ظهر اليوم. ونعتقد أن الوقت قد حان لتكتيف المفاوضات والتركيز على تحقيق تلاقٍ في وجهات النظر بشأن القضايا الرئيسية المتبقية. وعلى أعضاء المؤتمر التزام التعجيل بهذه العملية بغية الامتثال للجدول الزمني الذي وضعته الجمعية العامة.

الرئيس: أشكر ممثل النرويج على كلمته وعلى ما وجهه إلى من عبارات رقيقة. أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا، السفير أبواه.

السيد أبواه (نيجيريا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. فأنت من قدماء العاملين في النظام المتعدد الأطراف، إذ عملتم في

هذا المحفل في الماضي غير بعيد جداً. ولذلك فإن خبر تكم تؤهلكم للاضطلاع بالولاية المزدوجة التي عهد بها إليكم بصفتكم رئيس مؤتمر نزع السلاح وكذلك رئيس اللجنة المخصصة التي تتفاوض على وضع معايدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ويمكنكم الاعتماد على نيجيريا لدعمكم في أداء ولايتكم الثقيلة. واسمحوا لي أيضاً مرة أخرى بأن أهنئ السفير "يو أي" على مساهماته العديدة في جهودنا.

وأود أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى في الترحيب بحضور النائب الأول الموقر لوزير خارجية بولندا السفير إ. فيزتر، والسيد مايكل كوستيلو، نائب وزير الخارجية والتجارة الاسترالي، في هذا المحفل. وحضورهما في هذا المحفل الهام يعكس ما يوليه بلادهما من أولوية لنزع السلاح.

وكان لنا في هذا المحفل في الأسبوع الماضي شرف الاستماع إلى وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية الدكتور على أكبر ولايتي، الذي قدم نص معايدة للتعجيل بوقتيرة المفاوضات. كما وافت استراليا مؤتمر نزع السلاح بنص معايدة آخر هدفه دفع المفاوضات إلى الأمام. وأود أنأشكر حكومتي استراليا وايران على نصيبيما. وتؤكد جهودهما المستقلة على ما يعلقه البلدان من أهمية على الانتهاء بسرعة من مفاوضات وضع معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويشكل النchan في نظر نيجيريا مادتين مرجعيتين مفیدتين وهامتين يمكن الاعتماد عليهما في البحث عن حل توافقى.

وقد حددنا في بياننا بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ المجالات الرئيسية التي يلزم التوصل بشأنها إلى اتفاق في وقت مبكر. وكان التقدم المحرز بالأحرى بطريقاً خلال الأسابيع الثلاثة منذ أدلينا بذلك البيان. وإذا ظلت وقيرة العمل بنفس النمط، فإنه قد لا يكون لدينا نص لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وقد لا تتاح هذه الفرصة الضائعة مرة أخرى إلى أن تتواءم من جديد جميع القوى السياسية الدولية. وتسلم نيجيريا بأنه لا توجد حلول بسيطة للمشاكل الكثيرة التي يواجهها النص المتداول. غير أنها نرى أنه يمكن تسوية المشاكل إذا توافرت الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك. ووقد تسوية تلك المشاكل هو الآن، ويجب انتهاء الفرصة لايجاد معايدة حظر للتجارب النووية تكون شاملة حقاً وليس فقط في عدم انتشار الأسلحة النووية ولكن أيضاً في نزع السلاح النووي.

الرئيس: أشكر ممثل نيجيريا على كلمته وعلى ما وجهه إلى الرئاسة من عبارات رقيقة.
أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السفير ليدوغار.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): لم أكن اعتزم الحديث اليوم، غير أبي لا أريد أن يساء تفسير صمت الولايات المتحدة. أولاً اسمحوا لي ياسيادة الرئيس بأن أقدم إليكم التهاني التقليدية على توليكم رئاسة المؤتمر خلال هذه الفترة الحاسمة، ونحن واثقون من أن هذه الأسابيع الأربع ستشكل في ظل رئاستكم نقطة تحول هامة في المفاوضات.

وكما أشارت وفود أخرى، فإننا قد اتفقنا في شهر كانون الأول/ديسمبر الأخير في نيويورك على ابرام معايدة حظر التجارب النووية في وقت مبكر من هذا العام لكي نتمكن جميعاً من التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر قبيل الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ومن الواضح اليوم أن هذا الهدف في متناولنا. فقد بينت لنا كل من ايران واستراليا كيف يمكن تحقيق ذلك. فقد تناول البلدان مجموعة المواد والأفكار

المطروحة علينا، وقاما بتنظيمها وهيلكتها، وأعادا تركيز كثير من القضايا لتمكيننا من اتخاذ القرارات الرئيسية بصورة أفضل. وما يكتسي أهمية كبيرة هو أن كلاً الجهدين يبرهنان معاً على مدى يوجد فعلاً اتفاق واسع النطاق على قضايا كثيرة جداً. وهكذا فإنه توجد أمام المؤتمر جميع المواد اللازمة لتسير المفاوضات. ويمثل النص المتدالى العمل المضنى الذى جرى خلال السنتين الماضيتين ويتضمن قدراً كبيراً مما اتفق عليه. وقد أعطتنا ايران واستراليا الهيكل وأقاحتا لنا حلولاً محتملة لبعض القضايا الصعبة. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل رئيساً الفريقين العاملين ومختلف أصدقاء الرئيس بشأن قضايا دقيقة وسيطرحون قريباً أفكاراً مصممة لتحريك عملية المفاوضات إلى الأمام بسرعة.

السيد الرئيس، إن هذه الأدوات ستساعدكم، بصفتكم رئيس المؤتمر المعنى بوضع معاهدة حظر التجارب النووية، على تركيز اهتمام الوفود على الأمور التي ما زالت يلزم انجازها. فقد أرسىت الأسس. وحان الوقت لتنشيط العملية والانطلاق بسرعة أكبر. وقد أكد الجميع في هذه القاعة على التزام حكوماتهم بهدف إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن في هذا العام. ويجب علينا أن نترجم هذه الكلمات إلى عمل. ونحن نتطلع إليكم لتبيئوا لنا الطريق.

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على كلمته وعلى ما وجده إلى من عبارات رقيقة. أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان، السفير كورووكوشي.

السيد كورووكوشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، سأتكلم بإيجاز شديد، ولكن نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم بإخلاص على توليكم رئاسة المؤتمر. وإني واثق من أننا سنعالج بنجاح المهام الصعبة ولكن الهمة المطروحة أمامنا في مؤتمر نزع السلاح وذلك في ظل رئاستكم القيمة التي قدمتم البرهان الوافي عليها بصفتكم رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. وإنني أؤكد لكم كامل تعاون وفدي معكم في التصدي لهذه التحديات. واسمحوا لي أيضاً بأن أعرب عن عميق امتناني لسلفكم السفير "آي" من ميانمار الذي عمل بصفته رئيساً للمؤتمر بطريقة مثالية خلال الجزء الأول من دورة عام ١٩٩٦.

وقد طلبت الكلمة اليوم لأنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرنا للجهود التي بذلها وفداً إيران وأستراليا بتقديم كل منها مشروع نص لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وما من شك أن هذين المقترحين سيكونان أداة مفيدة لمداولاتنا، وسيدرس وفدي بعناية مضمون هذين المقترحين بعناية. ولذلك سأمتنع عن التعليق على جوهر المقترحين في هذه المرحلة. ولكن ما يشجعني اليوم كثيراً هو أن متكلمين عد يدينون سبقوني قد أكدوا على الحاجة الملحة إلى تكثيف مفاوضاتنا في سبيل إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مبكراً. وما اتفق وفدي يؤكّد منذ الصيف الماضي على أنه لا بد من تلاقي الآراء بشأن القضايا الرئيسية بحلول نهاية هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح، وهي نهاية تقترب بسرعة.

وأود التشدد على أننا قد بلغنا الآن مرحلة حاسمة في المفاوضات يجب علينا فيها أن نكيف مواقفنا الوطنية في سبيل إيجاد أرضية مشتركة بيننا. ومع الشعور بالإلحاح الآخذ في الظهور والذي لاحظه في هذا المؤتمر، آمل أن يتولد عن هذه الجهود الزخم اللازم لزيادة التركيز في المفاوضات والقوة الدافعة للتوصل إلى الاتفاق في ظل توجيهكم بصفتكم رئيس اللجنة المخصصة.

وأود أيضاً انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير اليابان للإعلان الصادر عن الرئيس الفرنسي شيراك باتخاذ تدابير لنزع السلاح، كما شرّح اليوم. وترحب حكومة اليابان بهذه القرارات الأخيرة الصادرة عن فرنسا نظراً إلى أنها تُظهر موقفها الإيجابي إزاء نزع السلاح النووي. ومن بين هذه القرارات بصورة خاصة فإن قرار وقف إنتاج المواد النووية لأغراض عسكرية هو بشير خير يُرحب به للمفاوضات المقبلة المتعلقة باتفاقية حظر إنتاج المواد الإنشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من النباتات المتفجرة النووية. ونتوقع أن تسفر المبادرة الفرنسية عن زخم إيجابي في اتجاه بدء المفاوضات في وقت مبكر في مؤتمر نزع السلاح بشأن وقف إنتاج المواد الإنشطارية.

الرئيس: أشكر ممثل اليابان على كلمته وعلى ما وجهه إلى^١ من عبارات رقيقة. أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين، السفير بينيتيس.

السيد بيبيتيتس (الأرجنتين) (الكلمة بالأسبانية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أشترك في عبارات التهنئة التي وجّهت إليكم هذا الصباح على توليكم منصبي رئيس مؤتمر نزع السلاح ورئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، فأكّر لكم الإعراب عن كامل استعداد وفدي للتعاون معكم في أداء مهامكم الجديدة، وأن أشترك في عبارات التقدير للعمل الممتاز الذي أداء سلفكم السفير "آي" من ميانمار. وقد أخذت الكلمة للإعراب عن التقدير لتقديم هاتين المساهمتين الhamatien في سبيل تقديم مفاوضاتنا بشأن المعاهدة المقبلة لحظر التجارب النووية والإعراب عن الترحيب بهما، وهما النصان "النظيفان" اللذان قدّمهما وزير خارجية إيران في الأسبوع الماضي ونائب وزير الخارجية والتجارة في استراليا في جلسة اليوم. ونعتبر كلا النصين مساهمتين ذي قيمة قصوى لإعطاء المفاوضات الجارية زخماً جديداً وقوياً. ونعتقد أن النصين يقدمان أيضاً البرهان على أن تلاقي الآراء أمر ممكن، وعلى أنه في ظل تنوع الآراء الذي يُشرى أعمالنا يوجد احتمال كبير للتوصّل إلى توافق في الآراء. ونحن نعلم جميعاً أن إبرام معاهدة حظر التجارب النووية قبل منتصف عام ١٩٩٦ هو أهم وألح تحدي مجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. وهو التزام تحملناه، ونحن نعمل في سباق مع الزمن للوفاء به بصورة مناسبة. وقد شاهدنا تقدماً ملحوظاً منذ إنشاء اللجنة المخصصة. وصحّيّ أن الاختلافات ما زالت قائمة، ولكنه صحيح أيضاً أن المفاوضات تمر اليوم بمرحلة حاسمة تتطلّب بذل جهد مشترك وتنتوّق على الإرادة السياسية الحقيقية من جانب جميع الدول بما يمكننا أو لا يمكننا من توافر معاهدة جاهزة للتوقيع عليها قبل الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٦٥/٥٠.

إننا نعلم، كما ذكر من قبل أمام هذا المحفل، أنه لن توجد معاهدة مرضية بدون حل توفيقي. غير أن وجود المعاهدة ذاته إنما يحقق المصلحة المشتركة لجميع البلدان، والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو بتكييف المفاوضات بغية تحقيق تلاقي وجهات النظر وإيجاد حلول مشتركة. وتقدر الأرجنتين عظيم التقدير في هذا الصدد الجهد الجديد الذي بذله هذان البلدان الهمامان في مفاوضاتنا، وتعتقد أنه يفترض أن يؤدي كلا النصين إلى تكييف المفاوضات. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن شكرنا بوجه خاص على تقديم استراليا لهذا النص الثاني إلينا، لأن قراءته قراءة أولى قد كشفت لنا عن جهد بذل لاستخلاص نقاط التوافق، وأحياناً نقاط تفاقم صمنية، تمكّنا من تحديدها أثناء مفاوضاتنا مؤخراً. ونعتقد أن هذه هي إحدى مزايا النص الرئيسية التي تجعله أداة ذات قيمة كبيرة لمواصلة أعمالنا. وهذا النص النظيف، الذي لا يحل محل النص المتداول الراهن كما ذكر، يماثل بدون شك النص المقدم في الجلسة العامة الأخيرة، وهو يساعد بما لا يقدر بشيء جميع

الدول المشتركة في هذه المفاوضات، وإننا مقتنعون بأنه ربما يساعدكم بنفس الطريقة يا سيادة الرئيس فيما تبذلونه من جهود للوصول بنا إلى إبرام المعاهدة في وقت مبكر بنجاح. وستكون هذه خطوة بالغة القيمة في اتجاه بلوغ الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي، وهو هدف لا يمكن بلوغه إلا بواسطة إتباع استراتيجية واقعية قوامها توخي أهداف تدريجية حذرة ومحددة مثل هذه الخطوة.

الرئيس: أشكر ممثل الأرجنتين على كلمته وعلى ما وجهه إلى الرئاسة من عبارات رقيقة.
أعطي الكلمة الآن لممثل السويد، السفير إيكوال.

السيد إيكوال (السويد) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في الجلسة العامة في ظل رئاستكم، فإننا نود بادئ ذي بدء الإعراب لكم عن تهانينا الخالصة على توليكم هذا المنصب الهام في هذه المرحلة الحاسمة من أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويمكنكم الاعتماد على كامل دعم الوفد السويدي بصفتكم رئيس المؤتمر وبصفتكم رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية على حد سواء.

لقد طلبت الكلمة لأضم صوتي إلى بقية الوفود في إسادة الشكر لـأستراليا على تقديمها اليوم نصها النموذجي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسندرس من جهتنا هذا النص بدقة وسنعود فيما بعد إلى تقديم تعليقات على جوهر النص. غير أنني أود في هذه المرحلة أن أبدي ملاحظة مفادها أن النص الأسترالي، مثله مثل النص الذي قدمته إيران في الأسبوع الماضي، يشكلان مدخلين هامين بل وزخماً في العمل المتعلق بوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأشارت بصورة عامة إلى أننا قد وصلنا الآن إلى مرحلة ينبغي عندها حقاً أن تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في متناولنا في غضون فترة وجيزة. ولذلك فهما نسان يرسلان إلينا جميعاً إشارة قوية لنزيد من تشريع وتكثيف عملية التفاوض الجارية.

وبإسادة الشكر مرة أخرى لـأستراليا على النص الذي قدمته اليوم، فإنني أود الإعراب عنأمل وفدي في أن ننتقل الآن بسرعة في اتجاه إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بفضل جميع النصوص المرجعية القيمة والحلول المقترحة المتاحة المعروضة الآن أمام اللجنة المخصصة.

الرئيس: أشكر ممثل السويد على كلمته وعلى ما وجهه إلى من عبارات رقيقة.
أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، السفير بيرد ينيكوف.

السيد بيرد ينيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس، نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة منذ توليكم رئاسة المؤتمر، اسمحوا لي بأن أهنئكم بهذه المناسبة وأن أتمنى لكم كل نجاح، واسمحوا لي أيضاً بأن أطمئنكم على كامل استعدادنا للتعاون معكم بطريقة شاملة ومثمرة على الأضطلاع بالمهام الثقيلة التي تواجه المؤتمر. كما أود الترحيب بكون وزير الدولة والنائب الأول لوزير خارجية بولندا، السيد فيزنر، يشارك في أعمال مؤتمركنا اليوم. وقد استمعنا ببالغ الانتباه لبيانه الهام.

لقد دخلت الآن المفاوضات المتعلقة بوضع معايدة للحظر الشامل للتجارب النووية أصعب مرحلة من مراحلها، المطلوب فيها أولاً وقبل كل شيء من جانب المشتركين فيها هو الإرادة السياسية وأقصى استعداد للموافقة على أكثر عناصر المعاهدة تعقيداً، وتواتر صورة واضحة عن الآفاق والنتيجة النهائية. وإن الجهود التي بذلها وفدا إيران وأستراليا اللذان قدما مشروعية معايدة نموذجين لينظر فيهما المشتركون في المفاوضات هي جهود جديرة بامتناننا في هذا الصدد. وقد أحطنا علمًا بالإيضاحات التي قدمها بشأن النصين المعروضين منهما وزير خارجية إيران السيد ولايتى ونائب وزير خارجية أستراليا السيد كوستيلو، الذي يشرفني الترحيب به بيننا اليوم. وقد لاحظنا بوجه خاص أن هذين المشروعين لا يعتبرهما واسعاًهما بدilein عن نص المعاهدة المتداول الراهن وأن الغرض منها هو أن يشكلا مصدرًا إضافياً للسبل الممكنة لإيجاد حلول تناسب الجميع. وستدرس هاتان الوثقتان بدقة على هذا الأساس داخل وفدنا وفي موسكو على حد سواء. ومن جهتنا فإننا ننظر إلى جهود إيران وأستراليا على أنهما تظهران بية صادقة للمساعدة في عملية المفاوضات، وهذا أمر لا يمكن إلا الترحيب به. وسنكون على استعداد لاستخدام النصين الإيراني والأسترالي بقدر ما تساعدنا المقترنات المحددة الواردة فيهما على إيجاد حلول تتماشى مع النهج الروسي. ونلاحظ مع الارتياح أن تقديم هذين النموذجين قد دفع وفداً كثيرة إلى إعادة تأكيد التزامها بالانتهاء من العمل المتعلقة بوضع معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأسرع ما يمكن في هذا العام، أي عام ١٩٩٦. وهذه هي بطبيعة الحال رغبة يشترك فيها وفدى الاتحاد الروسي. وأود مرة أخرى أنأشكر وفدي إيران وأستراليا على جهودهما الرامية إلى مساعدتنا في مفاوضاتنا.

الرئيس: أشكر ممثل السويد على كلمته وعلى ما وجهه إلى^٤ من عبارات رقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين، السفير "شا".

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس، يود الوفد الصيني تهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإن لوفدي ثقة كبيرة بمهاراتكم وقدرتكم الدبلوماسية الفائقة. وإننا مقتنعون بأننا، في ظل توجيهكم، سنجعل تقدماً كبيراً في مفاوضاتنا المتعلقة بوضع معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أود انتهز هذه الفرصة لتأكيد لكم أقصى تعاون وفدي معكم.

وفيما يتعلق بالمرحلة الحالية من المفاوضات هنا، يرى الوفد الصيني أننا على الطريق الصحيح وللأطراف المختلفة تقييمات مختلفة فيما يتعلق بسير المفاوضات. وإننا نشارك الجميع شعورهم بأنه ينبغي لنا تعجيل مفاوضاتنا بغية إحراز تقدم في أقرب وقت. وقد ظل وفدي يؤكد طوال المفاوضات على أنه ينبغي لنا أن نتوصل إلى معايدة في تاريخ مبكر، على ألا يتجاوز ذلك عام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بتعيين تاريخ محدد، يرى وفدي أننا لسنا عرافين. فربما يكون ذلك التاريخ هو ٣٠ حزيران/يونيه، أو قبل ٣٠ حزيران/يونيه. وإذا تأخر ذلك لبضعة أيام لأسباب مختلفة فلا أرى ما هو الفرق عندئذ؛ فقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة لم تحدد تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه. وسيبذل وفدي جهداً للانتهاء من المفاوضات المتعلقة بوضع معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالاسترشاد بالتاريخ المستهدف المحدد في قرارات الجمعية العامة. ولا أعتقد أنه يوجد أي معنى كبير في الحديث بصورة مجردة عن تاريخ محدد. والشيء المهم هو العمل بجد أكبر وحل المشاكل العملية بطريقة عملية.

ويرى وفدي أن النص المتداول هو الأساس الوحيد لعملنا. ولا يوجد أساس آخر أيا كان. وكل وفد الحق في تقديم نصوصه. ونرحب بأي نص يقدمه أي بلد بينما تجري المفاوضات. ونقدر في ضوء ذلك الجهود التي بذلتها إيران وأستراليا لتقديم نصيهما. وأما مسألة ما إذا كان وفد ما سيستخدم نصيهما أم لا أو طريقة استخدامهما فهي مسألة يقررها ذلك الوفد ذاته. وهذه حرية وحق كل وفد. وسيدرس وفدي دراسة جدية بطبيعة الحال النصين المقدمين من الوفد الإيراني والوفد الأسترالي.

الرئيس: أشكر ممثل الصين على كلمته وعلى ما وجهه إلى من عبارات رقيقة. أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا، السفير فاتاني.

السيد فاتاني (إيطاليا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أعرب لكم عن أفضل تمنيات إيطاليا بخصوص الدور الذي تنهضون به بالإضافة إلى الدور الآخر الذي عُهد به فعلا إليكم طوال العام، وهو الوصول بنا إلى الانتهاء بنجاح من مفاوضات يمكنها أن تضع في أيدينا معاهدة جيدة للحظر الشامل للتجارب النووية بحلول التاريخ الذي نرجوه جميعا، أي قبل نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦. كما أود إسداء شكري لسلفكم سفير ميانمار الذي نجح في مهمته البدء حالاً في مفاوضات هذه الدورة. وقلما كان لدينا الشعور الذي نشعر به اليوم لدى الاستماع إلى المتكلمين الذين أخذوا الكلمة خلال هذه الدورة. وقلما شهدنا ما شهدناه من علامات العزم على المضي قدما وتحقيق نتائج ملموسة بروح بناءة من جانب جميع الأطراف. وإذا كان من الممكن لهذه الروح أن تتجلى اليوم، فإن ذلك هو حقا نتيجة جهود وفود معينة، وأود أن أذكر وفدي إيران وأستراليا اللذين قدما نصين هما اتفاقيتان نموذجيتان يمكن أن يكونا قيمين جدا لنا. وإنني أشتراك بطبيعة الحال في الآراء التي أعربت عنها الوفود التي أوضحت أن هذا الجهد لن يحل محل العمل الذي ظللنا نضطط به طوال سنتين في إطار المؤتمر، على أساس ما يسمى بالنص المتداول. غير أنه صحيح أن توافر هذه الوثيقة الإيرانية وهذه الوثيقة الأسترالية بين أيدينا، وكلتاها وثيقة وافية ومهيكلة بشكل جيد، إنما يعطينا إشارة عن الطريقة التي يمكن أن تتحرك بها في الأيام القادمة لمواصلة الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا عندما اعتمدنا بتوافق الآراء القرار المعنى في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في العام الماضي. وسندرس محتوى هذين النصين بدقة مثلكما مثل جميع الوفود الأخرى المجتمعنة حول هذه المائدة. وسنجري بطبيعة الحال تحليلًا لما يمثله النصان بالمقارنة مع النص المتداول على نحو ما تم التفاوض عليه حتى الآن. ولكنني أعتقد - وهذا يمكن أن يشاهد بوضوح بداية من اليوم - أنه عند الاستماع إلى ردود فعل عدة وفود يتضح أن هذين الجهدين الوطنين يوحيان بقرب نهاية المفاوضات. وأود بالنيابة عن وفد إيطاليا أن أعلن عن مدى امتناننا لوفد إيران ووفد أستراليا ونائب وزير خارجية أستراليا، الذي تكرّم بالحضور إلى جنيف لتقديم نصه الذي سنتمكن من العمل على أساسه باستخدامه كأدلة فعالة جدا، وأود حقا أن أؤدي خالص شكري إليه وإلى الوفدين.

الرئيس: أشكر ممثل إيطاليا على كلمته وعلى ما وجهه إلى الرئاسة من عبارات رقيقة. أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد إستراتي (رومانيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، نظرا إلى أن هذه هي أول مرة آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أعرب لكم عن تهاني وفد رومانيا الحارة بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لكم كل نجاح في الانضمام بواجباتكم الهامة. وأود مثل غيري الإعراب

عن تقديرنا لمشروع النصين الموحدين اللذين قدمهما على التوالي الوفد الإيراني والوفد الأسترالي. وإننا على ثقة من أن هاتين المساهمتين القيمتين ستساعداننا بطريقة منتجة للغاية في مفاوضاتنا، وستساعدانكم على قيادتنا في اتجاه الانتهاء من وضع معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحلول حزيران/يونيه من هذا العام.

الرئيس: أشكر ممثل رومانيا على كلمته وعلى ما وجهه إلى من عبارات رقيقة، وبينما كان يتحدث، طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة.

السيد تاو هير (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية):
لم نكن نعترم الحديث اليوم، وإني آسف لغياب سفيري الموجود في لندن ليحضر اليوم مشاورات بشأن معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية. غير أنني بعد أن بقىت جالسا هنا طوال الصباح ونصف فترة بعد الظهر واستمعت إلى شبه الإجماع على الترحيب بالنص الأسترالي المقدم اليوم، وكذلك بالنص الإيراني المقدم في الأسبوع الماضي، فإني أشعر أن ليس بوعي أن أظل صامتا وأنه ينبغي لي أن أضم صوت وفدي إلى الترحيب الذي حظي به النصان سابقا من جانب وفود أخرى. كما أود أن أضم مشاعر وفدي للمشارع المعرب عنها بإجماع كبير في نظري في هذه القاعة من حيث أنها تحتاج الآن إلى تكثيف العمل بشأن معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية للانتقال إلى مرحلة جديدة ومختلفة من المفاوضات لكي تتمكن من الانتهاء بنجاح من عملنا قبل نهاية حزيران/يونيه.

الرئيس: أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلمته، وبهذا تختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم.

أود الآن تناول الطلب الذي قدمته سوازيلند للاشتراك في أعمال المؤتمر خلال هذا العام، وهو طلب يوجد أمامكم في إطار مذكرة إحالة من الرئيس في الوثيقة CD/WP.473. فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة سوازيلند إلى الاشتراك في أعمال المؤتمر، بصفة غير عضو، دون الاضطرار إلى عقد اجتماع غير رسمي لهذا الغرض، على أن يكون من المفهوم أن هذا الإجراء لا يشكل سابقة لقبول طلبات مماثلة في المستقبل؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: عممت الأمانة بطلب مني جدو لا زمنيا مؤقتا لجلسات الأسبوع القادم. وهذا الجدول الزمني هو كالمعتاد مجرد جدول إرشادي وخاضع للتغيير إذا لزم. فهل لي على هذا الأساس أن أعتبر أن الجدول مقبول؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: أود تذكيركم بأن هذه الجلسة العامة سيليها فورا اجتماع الفريق العامل الثاني التابع للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وفقا للجدول الزمني للجلسات لهذا الأسبوع.

ستُعقد جلسة المؤتمر العام القادم يوم الثلاثاء، ٧ آذار/مارس ١٩٩٦، في الساعة العاشرة صباحا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦٠٥